إسهام السياق في إثبات الفروق اللغوية بين الكلمات المتقاربة دلاليا:

"دراسة وصفية تحليلية"

إعداد

د. أحمد إبراهيم عبد العزيز ندا

المدرس بقسم أصول اللغة

في كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر بالمنوفية

و

د. ربيع محمد محمد حفني

أستاذ اللغة العربية المساعد

في كلية العلوم الإسلامية، جامعة كارابوك

١٤٤٢هـ = ٢٠٢١م

ض

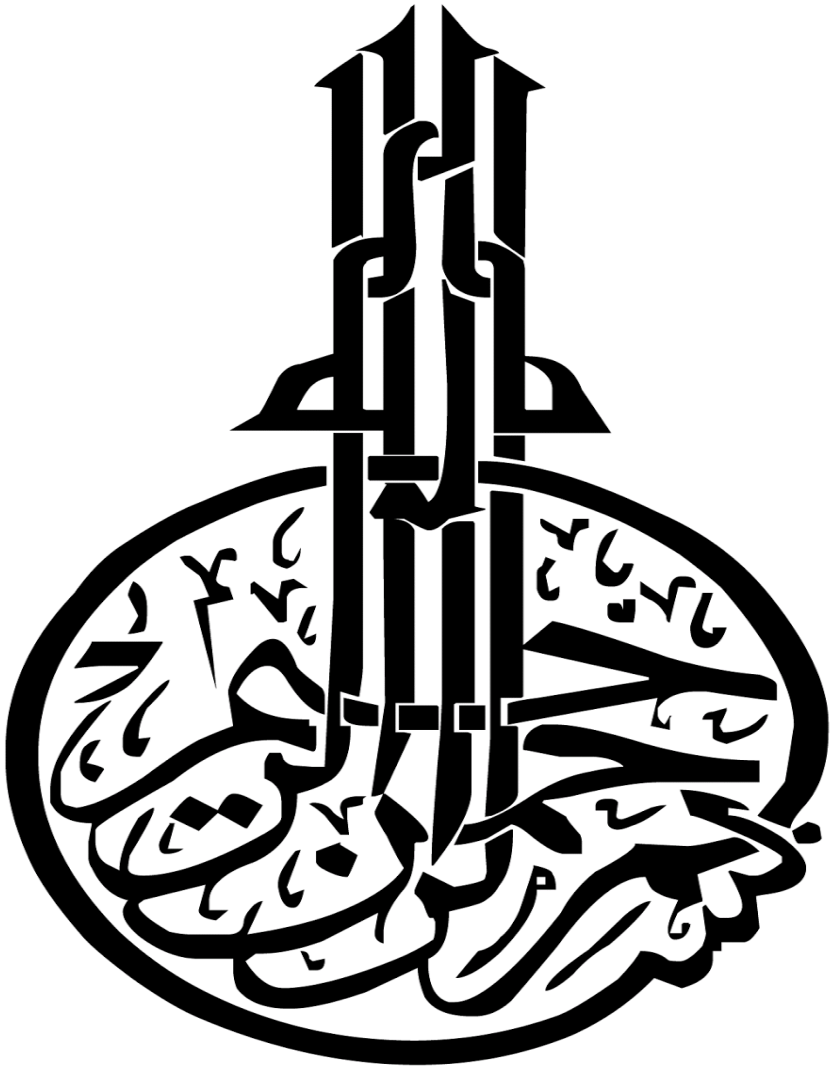

إسهام السياق في إثبات الفروق اللغوية بين الكلمات المتقاربة دلاليا: "دراسة وصفية تحليلية"

أحمد إبراهيم عبد العزيز ندا
قسم أصول اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر بالمنوفية
البريد الالكتروني:
ahmednada.lan@azhar.edu.eg
ربيع محمد محمد حفني
قسم اللغة العربية - كلية العلوم الإسلامية، جامعة كارابوك
البريد الإلكتروني:
rabiemohamedmohahefny@karabuk.edu.tr

ملخص البحث

فطِن علماء العربية القدامىٰ مبكراً إلىٰ ضرورة تحديد الفروق اللغوية بين الكلمات المتقاربة دلاليا، وقد أثمرت جهودهم الدراسية عن بعض المعايير التي تبرز تلك الفروق، ومن أهم تلك المعايير التي أسسوا لها تطبيقيا معيار السياق، وفي العصر الحديث اهتم اللسانيون الغربيون والعرب بالسياق نظرية وتطبيقا، فما المقصود بالمعيار السياقي؟ وإلىٰ أي مدىً كان المعيار السياقي دقيقا في إظهار الملامح الدلالية الفارقة؟ وما العوائق التي تقف دون فعالية المعايير السياقية في تحليل النصوص العربية؟

لقد عالج البحث تلك القضية عبر المنهج الوصفي التحليلي، فأصَّل لمفهوم الفروق اللغوية في البدء، ثم رصد المعايير السياقية في تراثنا العربي، ثم تناول مُنجز الدرس اللغوي الحديث الذي وضع معيار

السياق ضمن مخططات دقيقة لإبراز الفروق اللغوية بين الكلمات المتقاربة دلاليا؛ ومن أبرز النتائج التي خَلُص إليها البحث الحضور القوي للمعايير السياقية في تراثنا العربي من الناحية التطبيقية، بخلاف الجانب النظري، وأثبت البحث أهمية المعايير السياقية في إظهار السمات الدلالية الفارقة بين الكلمات المتقاربة دلاليا، كما كشف عن نقاط القوة والضعف في مخططات المعايير السياقية، والإشكالات التي تقف دون فاعلية هذه المعايير عند التطبيق، مثل: غياب الملابسات السياقية المحيطة بكثير من الألفاظ، والتغير الدلالي والمصاحبات الزائفة، والمجاز والتضمين اللذان يحولان دون انتظام واستمرار بعض الفروق اللغوية، وانتهىٰ البحث إلىٰ توصيات عملية لاستثمار معايير المستوىٰ السياقي علىٰ الوجه الأمثل.

الكلمات المفتاحية: السياق _ الفروق اللغوية _ الترادف _ المعايير الدلالية _ العلاقات الدلالية _ علم اللغة.

The Contribution of the Context in Approving the Linguistic Differences Between Synonyms: A descriptive Analytical Study

Ahmed Ibrahim Abdel Aziz Nada
Department of Linguistics, Faculty of Arabic Language, Al-Azhar University in Menoufia
E-mail:ahmednada.lan@azhar.edu.eg
Rabea Mohamed Mohamed Hefny
Department of Arabic Language, Faculty of Islamic Sciences, Karabuk University
E-mail rabiemohamedmohahefny@karabuk.edu.tr

Abstract

Ancient Arab scholars were aware of the necessity of defining the linguistic differences among synonyms, and their academic study has resulted in some standards that highlight those differences, including the most important ones that have established the standard of context. Western and Arab linguists are greatly interested in the context; theory and practice. So, what is meant by contextual standard? And to what extent is it accurate in identifying the significant semantic features? What are the obstacles that prevent the efficiency of contextual standards in analyzing Arabic texts?

The research has addressed this issue through the analytical descriptive approach. Therefore, it established the concept of linguistic differences at first, observed contextual standards in our Arab heritage, and then addressed what has been achieved in the modern language researches, which set the context standard in precise charts to highlight linguistic differences among synonyms. One the most prominent

findings of the research is the strong presence of contextual standards in our Arab heritage in practice, unlike the theoretical aspect. The research proved the importance of contextual standards in addressing the semantic features that distinguish between synonyms, revealing the strengths and weaknesses of the outlines of contextual standards, as well as the problems that prevent these standards from being applied, such as: the absence of contextual circumstances surrounding many words, semantic change and false collocations, metaphor and embedding that prevent the regularity and persistence of certain linguistic differences. The research has resulted in practical recommendations for the optimal use of contextual standards.

Keywords: context _ linguistic differences _ synonymy _ semantic features _ semantic relationships _ linguistics

المقدمة:

تُعدّ المعايير السياقية من أهم المعايير التي أرسىٰ دعائمها علماء العربية القدماء من أجل التعرف علىٰ الفروق اللغوية بين الكلمات المتقاربة دلاليا، وقد جعلها اللسانيون المعاصرون حجر الزاوية في نفي الترادف التام بين الكلمات، فمن أين تنبع هذه الأهمية؟ ولماذا وقع الاختيار عليها لتكون محلا للدراسة؟

إشكالية البحث وأهميته:

تفتقر الكلمات المتقاربة دلاليا لآليات لغوية منضبطة تُظهر نقاط الالتقاء والتمايز الدلالي فيما بينها، مما يوقع السامع والقارئ ولربما المتحدث والكاتب في شَرَك الإيهام واللبس، من ثَمَّ رام هذا البحث تقديمَ وصف تحليلي لمعيار السياق، وما يعرض له من معوقات؛ كي نصل في نهاية المطاف عبر جهود بحثية متكاتفة ومكثفة لمخطط معياري عربي دقيق يُظهر الفروق اللغوية بين الكلمات المتقاربة دلاليا.

ولذا كان لهذا البحث أهمية بالغة في مجاله؛ إذ إن تحديد الفروق اللغوية بين الكلمات المتقاربة دلاليا يسهم في الارتقاء بالقدرة اللغوية ودقة التعبير اللغوي وإحكامه عند الكاتب والمتحدث والقارئ والسامع علىٰ السواء، ومن المصطلحات العبقرية العابرة للعصور والتي تشير لتلك الأهمية ما ذكره علماء العربية القدامىٰ تحت عنواين (أمْن اللبس-خوف اللبس-عيوب الفصاحة)، فالبوصلة الموجهة في التقعيد النحوي والبلاغي تمثلت في مراعاة دقة الفهم وعدم الوقوع في متاهة الغموض، لكن هذا التحديد للفروق اللغوية بين الكلمات المتقاربة دلاليا يجب أن يسلم من الذاتية، وأن ينبني علىٰ معايير موضوعية دقيقة.

أسباب اختيار موضع البحث:

جاء اختيار المعايير السياقية لتكون موضوعا للبحث متناولين إياها بالوصف والتحليل كي يتسنىٰ وضع معايير علمية متسقة مع خصائص لغتنا العربية، وهذه المعايير بدورها ستسهم في معرفة السمات الدلالية الفارقة بين الألفاظ المتقاربة دلاليا، وهذا من شأنه توضيح الدلالات والكشف عن معنىٰ المفردات، ولا شك أن الوضوح الدلالي غاية علوم العربية علىٰ شتىٰ مشاربها.

أضف للسبب السابق جدية الطرح؛ فللسياق طُرق كثيرة من زوايا عدة، لكن اتخاذه في هذا البحث مدخلا لإثبات الفروق اللغوية أو نفيها بين الكلمات المتقاربة دلاليا يعد مسلكا جديدا، خاصة أنه يجمع بين رؤية القدماء والمعاصرين لدور السياق في إثبات الفروق اللغوية أو نفيها، كما تبرز جدية الطرح عبر معالجة قضية الفروق اللغوية من زاوية المعايير العلمية اللغوية.

حدود البحث:

الإطار الذي يحدد مسار هذا البحث يتمثل في المستويين الآتيين:

١. مستوىٰ اللغة العربية الفصحىٰ، فلن يتطرق البحث للهجات العربية الدارجة.

٢. المستوىٰ السياقي، فالمعايير الصوتية والدلالية والصرفية والنحوية، ليست داخلة تحت مظلة البحث، حيث ستفرد لها بحوث مستقلة إن شاء الله.

الدارسات السابقة وأدبيات البحث:

أولا: الدراسات العربية:

الدراسات العربية السابقة التي تناولت قضية الفروق اللغوية من الكثرة بمكان، وأغلبها ينبثق من اتجاهين:

الأول: ينطلق فيه الباحثون من جدلية القول بالترادف أو الفروق، وبيان حجج كلا الفريقين.

الثاني: ينحو فيه الباحثون منحىً تطبيقيا؛ لبيان الفروق اللغوية بين الألفاظ المتقاربة المعنىٰ، ملتزمين قواعد الصناعة المعجمية في الإطار الشكلي والتنظيمي لمواد الفروق اللغوية.

ولم يعالج أصحاب الاتجاهين السابقين مسألة معايير الفروق اللغوية من الأساس، لذا سنكتفي بالدراسات التي اهتمت بالسياق وإسهاماته في إثبات الفروق اللغوية.

من الذين تناولوا معايير الفروق اللغوية تنظيرا وتطبيقا د. محي الدين محسب في كتابه:(التحليل الدلالي في الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري: دراسة في البينة الدلالية لمعجم العربية)، حيث قدَّم المؤلف في هذا الكتاب رؤية عن منهجية العسكري في مصنفه (الفروق اللغوية) بشكل عام، ثم تناول معايير أبي هلال العسكري بشكل مفصل، وعرج بعدها علىٰ المعايير الغربية، ثم ختم الكتاب بدراسة تطبيقية لحقل الكلام، لكنه لم يفرد المعايير السياقية بدراسة مستقلة، ومستوعبه لكل إشكالاتها[1].

ومن هذه الدراسات دراسة د. ربيع محمد محمد حفني (الفروق اللغوية في معجم لسان العرب)، حيث جمع فيها الباحث بين الشق النظري

---

[1] ينظر: محسب، د. محيي الدين. (٢٠٠١م). التحليل الدلالي في الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري، محسب، دار الهدىٰ للنشر والتوزيع، المنيا، مصر.

والتطبيقي، فبدأ بالتعريف بابن منظور ومعجمه، ثم انتقل لبيان مفهوم نظرية الفروق اللغوية متتبعا جذورها التراثية وموقف العلماء منها إثباتا وإنكارا، وتناول أصلًّ لمفهوم السياق وأنواعه وأشار فيما لا يتجاوز الصفحة إلىٰ دوره في إيجاد الفروق اللغوية، كما لم يتوسع في بيان إشكالات المعيار السياقي وضوابطه حين تناوله تحت عنوان معايير الفروق اللغوية، واقتصر في الغالب علىٰ شرح كلام العسكري وغيره من اللسانيين المحدثين بإيجاز شديد، لأنه بالجانب التطبيقي، فجوهر رسالته يقوم علىٰ تحديد الفروق اللغوية بين ألفاظ اللغة التي تجمع بينها مساحة دلالية مشتركة كما وردت في لسان العرب.

وقد استفاد هذا البحث من تلك الدراسات السابقة، ونص عليها في مواطنها، ثم نماها بما أتيح له من مراجع عربية جديدة وأخرىٰ غربية[1].

ثانيا: الدراسات الغربية:

عالجت الدراسات الغربية الفروق اللغوية بين الكلمات المتقاربة دلاليا من جهات عدة، فمنها ما اهتم بتحديد نوع العلاقة بين تلك الكلمات، ومنها ما تناول الأسباب المتعددة للاختلاف الدلالي، ومنها ما ركز علىٰ السياق وأثره في إبراز الفروق اللغوية بين الكلمات المتقاربة دلاليا، وأهم هذه الدراسات ما يأتي:

---

(١) ينظر: حفني، ربيع محمد محمد. (٢٠١٣). (الفروق اللغوية في معجم لسان العربي لابن منظور)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة، جامعة الأزهر.

١- **دراسة كولنسون**: (المرادفات المقارنة: بعض المبادئ والتوضيحات)، قارن فيها الباحث المجالات المفاهيمية النموذجية باللغتين الإنجليزية والألمانية، ولغات أخرىٰ كالفرنسية، في محاولة لوضع قائمة بالعلاقات المختلفة بين المرادفات في إحدىٰ اللغات مقارنة بلغة أخرىٰ، ووضح أهمية السياق في دراسة المرادفات، والمرادفات المقارنة، وأشار إلىٰ أنه لا ينبغي دراسة المترادفات باعتبارها وحدات دلالية منعزلة، وحاول الإجابة علىٰ بعض الأسئلة المتعلقة بعلاقة السياق بالمرادفات من جهة، واختلاف طبيعة المرادفات من جهة أخرىٰ، كاختلافها في الدرجة مثل الألوان أو الأصوات أو المجاز أو الدلالات العاطفية، أو اختلافها في المستوىٰ الأسلوبي، وبيَّن أن هذه المشكلات توضح صعوبة التمييز بين المرادفات داخل حدود اللغة الواحدة، وتزداد تلك الصعوبة عندما يتم مقارنة المرادفات ذات النغمة العاطفية للغة مع تلك الخاصة بلغة أخرىٰ؛ نتيجة عدم الدقة والسيولة في الحالات الذهنية من خلال اختلافنا في التجربة الفردية ومواقفنا الذاتية، في حين أنه من الممكن إنشاء علاقات متبادلة بين المصطلحات في لغتين أو أكثر عند إجراء المقارنة بين الحقول المفاهيمية، مع الحد الأدنىٰ من المكونات العاطفية، كما في حالة المصطلحات العلمية والفنية الدقيقة[١]

---

(١) ينظر:

Collinson, W. E. (1939). Comparative synonymics: some principles and illustrations. *Transactions of the philological society*, 38(1), pp. 54-77.

٢- **دراسة هاريس**، حيث درس المؤلف ظاهرة الترادف في كتابه: (المرادفات والتحليل اللغوي)، مقارنا بين معاني المرادفات، ليعطي تقييمًا للتماثل الدلالي، مقابل الاختلاف الدلالي بينها، ونظر في الأسئلة المرتبطة بالمترادفات عند التحليل اللغوي، عبر المستويات الصوتية والنحوية والدلالية، ونظر كذلك إلىٰ تبرير الترادف من حيث مفهوم نظرية المعرفة اللغوية، وفقًا للوظائف التي تؤديها المترادفات تفسيرا أو شرحا، وفحَصَ المواقف النظرية المعتمدة في معرفة الفروق اللغوية للمرادفات، كما حلَّلَ الأدلة والحجج المؤيدة أو المعارضة التي تساهم في تحديد المتطلبات الأساسية لحساب المرادف بهدف إنشاء أساس قابل للتطبيق لدمج التحليل اللغوي الذي يستخدم عبارات المرادفات مع نظرية أفعال الكلام التي تفسر التواصل بين مستخدمي اللغة[١].

٣- **دراسة ميلر وتشارلز**: (الارتباطات السياقية للتشابه الدلالي: اللغة والعمليات المعرفية)، حاول الباحثان التحقق من العلاقة بين التشابه الدلالي والسياقي لأزواج من الأسماء التي تختلف في التشابه الدلالي العالي إلىٰ المنخفض، وتقدير التشابه الدلالي من خلال التصنيفات الذاتية؛ وتقدير التشابه السياقي من خلال طريقة فرز السياقات الضمنية، وقد أظهرت النتائج وجود علاقة خطية عكسية بين تشابه المعنىٰ وتمييز السياقات، واستنتجا أنه يمكن في كثير من الأحيان استبدال كلمتين في نفس السياقات كلما كان ذلك

---

[١] ينظر:

Harris, R. (1970). *Synonymy and linguistic analysis.* University of London, School of Oriental and African Studies (United Kingdom).

أكثر تشابهًا في المعنىٰ، كما في كلمات اللغة نفسها المستمدة من نفس الفئات النحوية والدلالية[١].

٤- **دراسة ديماركو وهيرست وستيدّ**: (التمايز الدلالي والأسلوبي للمرادفات وشبه المرادفات)، في هذه الدراسة يصف الباحثون مشكلة الاختيار المعجمي وتمثيلات المعرفة العالمية والبنية المعجمية بهدف التعامل مع الفروق الدلالية الدقيقة للمعنىٰ، وذلك في سياقين متصلين: الترجمة الآلية، وإنشاء نص متعدد اللغات، واعتمدوا علىٰ عدة عناصر، كالاختيار المعجمي أحادي اللغة، وتمثيل وحفظ الفروق الأسلوبية في الترجمة، وتحليل وتوليد الفروق الأسلوبية في النص، كما جعلوا مفهومي المرادفات والتعددية أكثر دقة من خلال فكرة المسافة الدلالية، معتمدين علىٰ الفهم البديهي، ومراعاة اختلاف الكلمات في البعدين الدلالي والأسلوبي، وتوصلوا لنتيجة مهمة، وهي أنه إذا اختلفت كلمتان لغويًا فإن استبدال إحداهما في جملة أو خطاب لن يحافظ دائما علىٰ شروط الحقيقة؛ لعدم تطابق الدلالات، أما إذا اختلفت كلمتان في السمات الأسلوبية فإن التناوب البيني يحافظ علىٰ شروط الحقيقة فقط، أما الدلالة فتتغير بسبب التأثير الأسلوبي والشخصي للجملة[٢].

---

(١) ينظر:

Miller, G. A., & Charles, W. G. (1991). Contextual correlates of semantic similarity. *Language and cognitive processes*, 6(1), pp. 1-28.

(٢) ينظر:

DiMarco, C., Hirst, G., & Stede, M. (1993, March). The semantic and stylistic differentiation of synonyms and near-synonyms. *In AAAI Spring Symposium on Building Lexicons for Machine Translation* (Vol. 1, pp. 114-121).

٥- **دراسة ديفجاك**: (طرق النِّية: تحديد وهيكلة شبه المرادفات) درس الباحث فيها خمسة أفعال روسية شبه مترادفة مقترنة مع صيغة المصدر لتعبر عن مفهوم: (الذي ينوي القيام بعمل)، والدراسة مبنية علىٰ مخطط قائم علىٰ منهج التوزيع، حاول الباحث فيها وضع أساس علمي لحل ثلاث مشاكل رئيسة تتعلق ببحوث المرادفات، وهي تحديد وتمييز سلسلة من شبه المرادفات للأفعال ذات الصلة، ومشكلتان مرتبطتان، وهما كيفية هيكلة ووصف تلك المرادفات القريبة، وقد استخدم الباحث تقنية هيكلة البيانات والتحليل العنقودي، لتحديد درجة التشابه بين الأفعال، ومن نتائج تلك الدراسة: أن المرادفات القريبة أو شبه المرادفات تقدم بديلاً صالحًا وقابلا للتحقق والتكرار لمنهج الاستبطان القائم علىٰ المعنىٰ، وأهمية الاختلافات الدلالية والتحليلات الاستبطانية من خلال صياغة نهج توزيعي لأوجه التشابه، وأن البيانات الخاصة بالهيمنة الدلالية لا تكشف مفهوم النية، ولكنها تساهم في فهم الاختلافات بين المفردات التي تعبر عنها، وكذلك سيؤدي استكمال البيانات اللغوية بالبيانات المعرفية إلىٰ إلقاء الضوء علىٰ ما إذا كانت القرائن الهيكلية أو المعجمية أكثر انتشارًا عند اكتساب المعنىٰ المعجمي، وهذه المعرفة بدورها ستساهم في نظرية اكتساب المعنىٰ والتنظيم المعجمي، ويمكن لتلك النتائج أن تلقي الضوء علىٰ مدىٰ دقة الهيكل اللغوي للمفهوم الذي يرتبط بالبنية المعرفية، ومن النتائج كذلك أن المتحدثين الأصليين يجب أن يحترموا الاصطلاحات النحوية والمعجمية في لغتهم، والتي يمكن اعتبارها نتيجة لعملية هيكلة جماعية للخبرات، والتعبير عن هذه الخبرات في اللغة[١].

---

[١] ينظر:

٦- **دراسة جاكسون** (الكلمات ومعناها): يرىٰ جاكسون أن مصطلح الكلمة غامض، وغالبًا ما يواجه اللغويون الميدانيون مشكلة في تحديد حدود الكلمات في اللغات المدروسة، وتُستخدَم مجموعة معايير من عدة مستويات لغوية لتحديد معاني الكلمات، يمكن تلخيصها في أربعة آليات وهي: هجائية، وصوتية، ونحوية، ودلالية[١]، كما عقد فصلا خاصا بالترادف، يهمنا منه ما ذكره من آليات التمييز بين المترادفات بناء علىٰ السياق، كاستخدام الكلمات في المصطلحات الفنية والتقنية والمهنية، أو التفريق بينها أسلوبيًا كالرسمي مقابل غير الرسمي، أو استخدامها كتلطُّف في التعبير، خاصة في الموضوعات الحساسة كالمحظورات أو المحرمات، كما في ألفاظ الموت والجنس وبعض الوظائف الجسدية، وبالتالي تتم صياغة المرادفات للإشارة إليها بشكل لطيف غير مباشر[٢].

منهج البحث:

يستعين البحث بالمنهج الوصفي التحليلي في دراسته للمعايير السياقية لبيان أثرها في إثبات أو نفي الفروق اللغوية بين الكلمات المتقاربة دلاليا، فبعد جمع المادة العلمية من مصادرها سيتم عرض الآراء وتحليلها والحكم عليها، ومقارنة ما توصل إليه علماء اللغة المحدثون مع ما أنتجه علماء العربية القدامىٰ في هذا المضمار.

Divjak, D. (2008). Ways of intending: Delineating and structuring near-synonyms. *Corpora in Cognitive Linguistics*: Corpus-Based Approaches to Syntax and Lexis, 19.

(١) ينظر:

Jackson, H. (2014). *Words and their Meaning*. Routledge. pp. 1-16.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ص ص: ٦٤-٧٧.

خطة البحث:

جاء هذا البحث في مقدمة ومبحثين وخاتمة، ثم ثبت بالمصادر والمراجع، علىٰ النحو الآتي:

المقدمة: تتناول إشكالية وأهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، ومنهجية البحث، وخطته.

المبحث الأول: مصطلح الفروق اللغوية بين التراث والمعاصرة، وعالج مفهوم المصطلح عند القدماء والمحدثين.

المبحث الثاني: إسهام السياق في إثبات الفروق اللغوية بين التراث والمعاصرة، تناولَ علاقة السياق بالفروق اللغوية لدىٰ القدماء والمحدثين، وأثر السياق في إثبات الفروق اللغوية أو نفيها، وأهم العقبات التي تقف في طريق تطبيق المعايير السياقية علىٰ النصوص العربية.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج، والتوصيات التي توصل لها البحث.

ثبت بمصادر البحث ومراجعه.

المبحث الأول

مصطلح الفروق اللغوية بين التراث والمعاصرة

أولاً: الجذور التراثية لمفهوم الفروق اللغوية:

أكثر ما يسترعي الانتباه في معالجة العلماء العرب القدامىٰ لقضية الفروق اللغوية ومعاييرها هو المفارقة بين الاهتمام البالغ بها نظريا وتطبيقيا ـ ما ينم عن أهمية الموضوع ـ وذلك الغياب لتعريف المصطلح، فلا نعثر في هذا التراث الثري علىٰ تعريف اصطلاحي جامع مانع لمفهوم الفروق اللغوية، بيد أنه يمكننا استنطاق هذا التراث لنخرج منه بتعريف للفروق اللغوية حيث يُقصد بها "السمات الدلالية الفارقة بين المفردات المتقاربة المعاني"[1].

وقد جعل بعض الباحثين الفروق اللغوية علما قائما بذاته، وعَرَّفه بأَنَّه: "العلم الذي يبحث في الفصلِ والتمييزِ من حيث الدلالة بين الألفاظِ المتقاربةِ تقاربًا شديدًا في لهجة واحدةٍ، وَفْق ضوابط ومعايير معينةٍ"[2].

ثانيا: الفروق اللغوية في اللسانيات الحديثة:

تتكون المفردات من عدد كبير جدًا من العناصر، علىٰ عكس علمي الأصوات والقواعد، وتشكل تلك المفردات مجموعاتٍ مفتوحة، وقوائمَ لا

---

(١) ينظر: حفني، ربيع محمد محمد. (أغسطس٢٠٢١م). أثر القواعد النحوية في إبراز الفروق اللغوية، دراسة وصفية، بحث منشور في مجلة الحكمة الدولية للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية، العدد (٤) رقم(٣)، ص: ٤.

(٢) الزواهرة، محمد محمود موسىٰ. (٢٠٠٧م). الفروق اللغوية عند الراغب الأصفهاني في كتابه المفردات وأثرها في دلالات الألفاظ القرآنية، الجامعة الأردنية، الأردن، ص: ١٢.

نهائية... فكان لهذه الحالة تأثير سلبي علىٰ تطوير الدراسات الدلالية، ومع ذلك حُدِّدت بعض الأنماط المميزة للبنية المعجمية[1] في الدراسات اللغوية الحديثة والمعاصرة.

كما أنَّ الكلمات ليست مجرد وحدات دلالية منعزلة، فثمة الكثير من الطرق التي ترتبط بها معاني الكلمات ببعضها عبر أنواع من العلاقات الدلالية مثل: الترادف (التام) الذي تتطابق فيه معاني الكلمتين، والترادف (شبه التام) الذي تتقارب فيه الدلالات، وهذه الأزواج من المرادفات ليست _ دائمًا _ قابلة للتبادل تمامًا[2].

وقد تناول الدرس اللساني الحديث موضوع الفروق اللغوية تحت عناوين متعددة، لكل واحد منها دلالته المصطلحية ومفهومه الخاص، منها علىٰ سبيل المثال لا الحصر: (الترادف _ الفروق الدلالية _ الفروق المعجمية _ شبه الترادف _ التقارب الدلالي _ التشابه الدلالي أو تشابه المعنىٰ _ العلاقات الدلالية _ العلاقات المعجمية)، وسنوضح تلك المصطلحات تباعا علىٰ النحو الآتي:

مصطلح (الترادف-المترادفات): وهو من أشهر تلك المصطلحات، ويعرفه جان ديبوا تعريفا موسعا في قاموس اللغويات، فالمترادفات: كلمات ذات أشكال مختلفة لها نفس المعنىٰ، أو قريبا منه... وهذا التعريف الموسع

---

(1) **Ullmann, S. (1974).** *Words and their Meanings*. Australian National University Press. pp. 5,6.

(2) **Trask, R. L., & Trask, R. L. (1999).** *Key concepts in language and linguistics*. Psychology Press, p. 181.

يسمح للقواميس علىٰ وجه الخصوص بتقديم قوائم طويلة جدًا من الكلمات التي يمكن استبدالها بأخرىٰ في سياقات محددة جيدًا، وتكون الوحدتان الدلاليتان مترادفتين في النظرية الدلالية الحديثة فقط إذا كان لهما نفس المعنىٰ الهيكلي، المحدد بواسطة تحليل صارم(١).

وعرف الدكتور مبارك المبارك الترادف في معجم المصطلحات الألسنية بأنه "تماثل المعاني لكلمتين أو أكثر في اللغة نفسها"(٢)، ونص علىٰ مفهوم الترادف المطلق **Absolute Synonymy** بأنه "الكلمة التي تغطي جميع دلالات كلمة أخرىٰ"(٣)، وفرق بينه وبين ما يعرف بالترادف الشامل **Total Synonymy** وهو "إمكانية إحلال كلمة محل أخرىٰ في جميع السياقات دون اشتراط التطابق في المعنىٰ المعرفي والمعنىٰ العاطفي"(٤).

وبهذا يكون المعجم قد غطىٰ ثلاثة جوانب أساسية متعلقة بمصطلح الترادف في اللسانيات الحديثة، وهو المفهوم الذي اقترب منه تعريف الترادف في المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، وإن كان هذا الأخير نص علىٰ أن الوحدتين المترادفتين في النظرية الدلالية المعاصرة لابد أن يكون لهما

---

(١) ينظر:

Dubois, J. all.(2002). «Dictionnaire de Linguistique». *Editions Larousse, Paris*. P. 465.

(٢) المبارك، الدكتور مبارك. (١٩٩٥م). معجم المصطلحات الألسنية، فرنسي، إنجليزي، عربي، دار الفكر اللبناني، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ص: ٢٨٢.

(٣) المرجع السابق، نفسه.

(٤) المرجع السابق، نفسه.

المعنىٰ البنيوي نفسه والمحدد بواسطة تحليل دقيق[١]، ويبدو أنهم اقتبسوا التعريف من قاموس اللغويات لديبوا.

واعتبرت الدراساتُ اللغوية الغربية أن المرادف الحقيقي نادر جدًا؛ حيث يقتصر في الغالب علىٰ المصطلحات الفنية، ومجموعات من الكلمات التي تختلف فقط في الخصائص المهنية، أو ما شابه ذلك، وفي كثير من الأحيان الكلمات المتقاربة المعنىٰ متعددة، وهي ليست قابلة للاستبدال بشكل كامل، ولكنها تختلف في ظلالها من الدلالة، أو المفهوم، أو التجاوز الدلالي، أو التأكيد، أو التلازم[٢]، ولهذا يرىٰ بعض الباحثين أن المرادفات "حظيت باهتمام ضئيل نسبيًا في اللغويات الغربية؛ لأنها تُهدر الموارد المعجمية المحدودة علىٰ نفس الوحدة اللغوية، وبالتالي لا ينبغي أن تكون موجودة"[٣].

ويتحقق الترادف في الأدبيات التوزيعية إذا كان العنصران يختلفان فقط فيما يتعلق بالأصوات التي تحدث دائمًا في نفس البيئة اللغوية، ويمكن دائمًا

---

(١) مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية، (٢٠٠٢م). المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، إنجليزي، فرنسي، عربي، سلسلة العاجم الموحدة، رقم (١)، الطبعة الثانية، الرباط المغرب، ص: ١٤٦.

(2) **Hirst, G. (1995, March).** Near-synonymy and the structure of lexical knowledge. *In AAAI Symposium on Representation and Acquisition of Lexical Knowledge: Polysemy, Ambiguity, and Generativity*, p. 51.

(3) Divjak, D. (2008). Op. cit, p. 21.

تبادلها دون تغيير، وعليه فإن العنصرين متطابقان، ولا يوجد شك في الترادف(١).

وقد مهد العمل المبكر للرواد _ مثل فيرث وسينكلير _ الطريقَ لدراسة العناصر المعجمية وتوزيعها، وما يكشف عنه توزيع الدلالات/ ووظائف الخطاب... وكذلك النهج العام لدراسة المرادفات علىٰ أساس خصائص التوزيع الخاصة بهم(٢).

أما مصطلح (شبة الترادف أو شبه المرادفات) فيعني "أن تتقارب كلمة من أخرىٰ في المعنىٰ دون أن تطابقها تمامًا، مثل: بيت، مسكن، منزل"(٣)، ويعني مصطلح شبه المرادفات في الدراسات اللغوية الغربية: الوحدات المعجمية أو "المفردات التي تتميز بالتشابه العالي، والتباين المنخفض في المعنىٰ"(٤)، وحدد ديبوا مفهوم شبه الترادف بقوله: "عندما تشترك وحدتان من اللغة في جزء كبير من معناهما، لكنهما تتوافقان مع مستويات لغوية مختلفة، أو تستخدمان في ظروف استطرادية مختلفة"(٥)، وأُطْلِق عليه أيضا مصطلح التكافؤ الجزئي، "وهو أن تغطي كلمة ما بعض معاني كلمة أخرىٰ،

---

(1) Harris, R. (1970). Op. cit, p. 67.

(2) **Gries, S. T., & Otani, N. (2010).** Behavioral profiles: A corpus-based perspective on synonymy and antonymy. *ICAME Journal*, 34, p. 121.

(٣) المبارك، الدكتور مبارك. (١٩٩٥م). معجم المصطلحات الألسنية، مرجع سابق، ص: ١٣١.

(4) Divjak, D. (2008). Op. cit, p. 21.

(5) Dubois, J. all.(2002). Op. cit, p. 303.

كلفظة مدرسة التي تعني مدرسة حيث يدرس التلاميذ، كما تعني مذهبا فكريا"[1].

بالنسبة لمصطلحي (التشابه الدلالي والتقارب الدلالي) فهما يشيران لنفس المفهوم السابق حيث جاء في معجم المصطلحات الألسنية "الكلمة التي تقارب كلمة أخرىٰ من حيث المعنىٰ لكنها لا تطابقها، وتسمىٰ: قرب المعنىٰ"[2].

ومن الجدير بالملاحظة أن هذه المصطلحات ذات الدلالة النسبية غير الأحادية أكثر مرونة وقابلية للتطبيق من مصطلح الترادف ذي المعنىٰ الأحادي، وهو ما ارتضاه كثير من اللغويين، فقد نادىٰ جودمان بوجوب إسقاط مصطلح الترادف، والأفضل من وجهة نظره استخدام مصطلح (تشابه المعنىٰ) مع أي كلمتين لهما درجة أكبر أو أقل من التشابه في المعنىٰ، واتفق معه علماء النفس المعنيون بهذه العلاقة الدلالية في التخلي عن مصطلح المرادفات لصالح مصطلحات، مثل: تشابه المعنىٰ، والمسافة الدلالية، والتشابه الدلالي، وعليه فإن أي كلمتين مترادفتين أو غير مترادفتين هما مسلحتان بالتشابه الدلالي[3].

---

(١) المبارك، الدكتور مبارك. (١٩٩٥م). معجم المصطلحات الألسنية، مرجع سابق، ص: ١٠٠.

(٢) المرجع السابق، ص: ١٣٢.

(3) Miller, G. A., & Charles, W. G. (1991). op. cit, p. 3.

أما مصطلحات (العلاقات الدلالية والعلاقات المعجمية والفروق المعجمية) فتستخدمها الدراسات اللغوية الغربية بكثرة في دراسة الفروق الدلالية بين المترادفات، كما تستخدمها في دراسة المعاني المتقابلة بين المفردات كعلاقة تضاد، والسبب في ذلك "أن الكلمات ترتبط ارتباطا وثيقا فيما بينها، ويمكن لبعض هذه الارتباطات أن تؤثر علىٰ معالجة الكلمات في المهام اللغوية، حيث ترتبط بعض الكلمات عن طريق التضاد أو الترادف أو علاقة دلالية أخرىٰ يمكن تحديدها"(١).

وتجدر الإشارة إلى أن السمات المعجمية المميِّزة يستخدمها اللغويون لتمثيل الاختلافات بين معاني المفردات و"الفكرة الأساسية هي أن التمايز الدلالي الشائع يحدث علىٰ المستوىٰ المفاهيمي المستقل للغة، بينما يحدث التمايز الدلالي الدقيق علىٰ المستوىٰ المعتمد علىٰ اللغة في المدخلات المعجمية نفسها"(٢).

(1) **Murphy, G. L., & Andrew, J. M. (1993).** The conceptual basis of antonymy and synonymy in adjectives. *Journal of Memory and Language, 32(3)*, p. 318.

(2) DiMarco, C., Hirst, G., & Stede, M. (1993). op. cit, p.123.

خلاصة القول أن (**الفروق اللغوية**)[١] تعني "السمات الدلالية الفارقة بين المفردات المتقاربة الدلالة"[٢] وقد آثر البحث استعمال هذا المصطلح دون سواه؛ لأن الوصف بـ(اللغوية) عام يشمل الوسيلة والغاية معا، فالدلالة الصوتية والاشتقاقية والنحوية والسياقية هدفها تحديد دلالة اللفظ، أما وصف (الدلالية) فخاص يَخرُج به كلُّ فصلٍ وتمييزٍ ليس مبناه الدلالة، ومهمته المعنىٰ، والأدق اصطلاحا واستعمالا مصطلح (الفروق اللغوية)؛ حيث تشترك مع دلالة الجذر كلُّ المحددات السالفة في تعيين الفرق، ثم إن مصطلحا (شبه الترادف _ التقارب الدلالي) غير مقصورين علىٰ دراسة المفهوم الذي نحن بصدده، فهما يشيران إلىٰ المساحة الدلالية المشتركة بين الألفاظ، وليس إلىٰ السمات الدلالية الفارقة، التي هي محط اهتمام البحث وغايته.

وبهذا الخصوص يشير "ليونز إلىٰ أن الأخطر هو حقيقة أن الفروق في المعنىٰ يمكن أن تتضاعف إلىٰ أجل غير مسمىٰ، مثلا: هل للفم نفس المعنىٰ في مصب النهر، كما هو الحال في فم النفق أو فم الإناء؟ كيف يمكننا حقـًا أن

---

(١) استُخدم مصطلح (الفروق اللغوية) في الأدبيات اللسانية المعاصرة كتعبير عن الآليات المعتمدة للتفرقة بين الكلمات المترادفة أو المتقاربة دلاليا، كالتفرقة بينها علىٰ أساس صوتي أو صرفي، أو تركيبي، أو سياقي...إلخ، ولم يستخدم كمصطلح محدد المفهوم كمصطلحات: الترادف، وشبه الترادف، والتقارب الدلالي، والتشابه الدلالي، والعلاقات الدلالية، والعلاقات المعجمية...إلخ.

(٢) حفني، ربيع محمد محمد. (أغسطس٢٠٢١م). أثر القواعد النحوية في إبراز الفروق اللغوية، دراسة وصفية، مرجع سابق: ص: ٤.

نقرر مثل هذه الأسئلة؟ ويخلص إلىٰ أنه "من الممكن أن يكون المفهوم الكامل للمعاني المعجمية المنفصلة لا أساس له من الصحة، وبمثل ذلك يشير كروز إلىٰ أن الشكل المعجمي قد يرتبط بعدد غير محدود من المعاني الممكنة"(١).

ومما يرجح استخدام مصطلح الفروق اللغوية دون غيره كالفروق الدلالية شموليته ومرونته ليشمل أبعادا متعددة من الدراسة والتحليل، فكثيرا ما تختلف المفردات في البعدين الدلالي والأسلوبي، مثل: (ضباب، غشاوة: **mist, fog**)، فاستبدال إحداهما بالأخرىٰ في جملة أو خطاب لن يحافظ بالضرورة علىٰ حدود الحقيقة؛ لأن الدلالات ليست متطابقة، كذلك إذا اختلفت كلمتان في السمات الأسلوبية، مثل: (مقتصد، بخيل: **frugal, stingy**)، فالاستبدال البيني يحافظ علىٰ حدود الحقيقة فقط، لكن الدلالة قد تتغير بسبب التأثير الأسلوبي والشخصي للجملة، فالعديد من الفروق الدلالية بين الكلمات المتقاربة دلاليا لا تصلح للتمايز التصنيفي المثالي؛ فهي غير واضحة، وغالبًا ما تحتوي علىٰ منطقة تداخل دلالي(٢).

نستخلص مما سبق أن الدرس اللساني الحديث قد نجح في ترسيخ المفاهيم التي استقرت من قبل في تراثنا العربي حول هذه القضية عبر تحديد المصطلحات لها كالتمييز بين الترادف التام وشبه الترادف ويرجع تعدد المصطلحات علىٰ النحو السابق إلىٰ عدة عوامل منها:

---

(1) Murphy, G. L., & Andrew, J. M. (1993). op. cit, p. 309.

(2) DiMarco, C., Hirst, G., & Stede, M. (1993, March). op. cit, p. 120.

١. ثقافة وأسلوب من يصك المصطلح.

٢. تلاحق إنجازات اللسانيات الحديثة وتسارع وتيرتها.

٣. اختلاف الرؤىٰ والمناهج الذي دُرست به القضية، فمن نظر إلىٰ نقاط التلاقي الدلالي عبر عن ذلك بمصطلحات(شبه الترادف_التقارب الدلالي _ التشابه الدلالي _ تشابه المعنىٰ) ومن نظر إلىٰ نقاط التمايز الدلالي عبر بمصطلح (الفروق الدلالية _ الفروق المعجمية _ الفروق اللغوية). وهناك من اهتم بطبيعة العلاقة القائمة بين الكلمات لذا عبر عن كنه هذه العلاقة بـ(العلاقات الدلالية _ العلاقات المعجمية)

ثالثاً: معايير الفروق اللغوية في التراث العربي:

وضع علماء اللغة العرب القدامىٰ _ القائلون بالفروق اللغوية _ معاييرَ علميةً لغويةً يقوم عليها التفريق بين الألفاظ المتشابهة، سداً لباب الأحكام الذاتية التي تُبعدنا عن الخصائص اللغوية للعربية، وأول من نهج هذا المسلك ابن السراج المتوفىٰ (٣١٦هـ) في رسالته عن الاشتقاق، حيث أفرد بابا بعنوان "اللفظتين المتشابهتين إذا أردت أن تعلم معناهما، سواء أم هما مختلفان[١]، وقد ذكر باختصار شديد ستة معايير لمعرفة الفرق بين الألفاظ المتقاربة في المعنىٰ، وهي في الحقيقة مجرد إشارات خاطفة للوسائل التي تُعرف بها الفروق، ويعوزها الشمولية في التناول والتطبيق، فضلا عن التمكن في التقعيد والتنظير.

جاء بعد ابن السراج أبو هلال العسكري المتوفىٰ (٣٩٥هـ) فصنف كتابه (الفروق اللغوية) لغاية واضحة، وهي: "المعرفَة بِوُجُوه الْكَلَام، وَالوُقُوف علىٰ حقائق معانيه، والوصول إِلىٰ الغَرض فِيهِ" [٢]، ولا يمكن تحقيق تلك الغاية دون معرفة السمات الدلالية المميزة لكل لفظ عن الآخر، من ثم صدَّر العسكري كتابه بمعاييره الثمانية، وهي بمثابة الأساس النظري لقضية الفروق اللغوية، ونجح في إرساء عدة ضوابط لمعرفة الفروق اللغوية، ولم يكتف بهذا

---

(١) ابن السراج، أبو بكر محمد ابن السري. (١٩٨٣م). رسالة الاشتقاق، تحقيق: محمد علىٰ الدرويش ومصطفىٰ الحدري، مكتبة جامعة اليرموك، الأردن، ص: ٣٩.

(٢) العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل. (٢٠٠٥م). الفروق اللغوية، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ص: ٢١.

التنظير، بل قدَّم تطبيقا لهذا الأساس، فيحلل الدلالات بناء علىٰ النظرة التاريخية لدلالة الألفاظ، والوصف والمقارنة، وقد تجاوز الدلالة المعجمية والنحوية والصرفية والسياقية إلىٰ اعتبارات أخرىٰ منطقية وعقلية أحيانا، وانتقىٰ ألفاظ كتابه بعناية، حيث ابتعد عن البحث في الفروق اللغوية للألفاظ الغريبة، وعدل عنها إلىٰ لغة القرآن، واللغة الحية علىٰ ألسنة الناس، كما عالج العسكري كل مجموعة علىٰ حدة.

لقد كان العسكري ذا نظر ثاقب، ورؤية مستقبلية نافذة؛ حيث جمع في كتابه بين نظريتي (الحقول الدلالية)، و(التحليل التكويني للمعنىٰ)، وهما النظريتان اللتان استوىٰ علىٰ سوقهما علم الدلالة في اللسانيات الحديثة، فالعسكري "يجمع في كتابه المفردات التي تنتمي إلىٰ مجال دلالي عام... ثم يعمد إلىٰ التفريق الدلالي بينها علىٰ أساس العناصر الدلالية المميزة"[1].

ويمكننا إدراج معايير الفروق اللغوية لدىٰ العسكري في أربع مستويات لغوية رئيسة، كما هو مبين في الشكل الآتي:

مستويات معايير الفروق اللغوية عند أبي هلال العسكري

المستوى الدلالي	المستوى الاشتقاقي	المستوى التركيبي	المستوى السياقي
صفات المعنيين	الأصل الاشتقاقي	الاستعمال اللغوي	اختلاف ما يؤول إليه المعنيان
اختلاف النقيض	صيغة اللفظ	حروف التعدية	
الحقيقة والمجاز			

(١) محسب، محي الدين. (٢٠٠١م). التحليل الدلالي في الفروق في اللغة، مرجع سابق، ص: ٥٧.

ويُلاحظ أن العسكري لم ينص علىٰ معيار السياق صراحة، حيث أشار إليه تحت مسمىٰ (اختلاف ما يؤول إليه المعنيان)، والمتأمل في الفروق اللغوية عند العسكري في كتابه يجد أنه اعتمد اعتمادا رئيسا علىٰ السياق في تحليلاته لإثبات الفروق اللغوية بين المترادفات، والحق أن معايير الفروق اللغوية لدىٰ العسكري تُعد طفرة علمية في مجال التحليل الدلالي؛ إذ لم يسبقها ما يناظرها شمولا ودقة، تنظيرا وتطبيقا، ولم يأت من يرفع دعائم تلك المعايير بعد العسكري إلا مجموعة من الباحثين الغربيين في العصر الحديث.

رابعاً: معايير الفروق اللغوية في الدراسات اللغوية الحديثة:

ارتكز اللسانيون المعاصرون في نفي الترادف التام أو الكامل بين الألفاظ المتقاربة المعنىٰ علىٰ قرينة السياق، فاللساني المجري استيفن أولمان جعل السياق الحاكم في عدِّ الكلمة من المترادفات أم لا، فالمترادفات عنده "ألفاظ متحدة المعنىٰ، وقابلة للتبادل فيما بينها في أي سياق."[1]، ويتفق جاكسون مع تلك الرؤية عندما اشترط أن يكون تعريف معنىٰ الكلمة من خلال استخدامها في السياق اللغوي وسياق الموقف، واعتبر أن هذا هو المعنىٰ الحقيقي للكلمة، وقياسا علىٰ ذلك لا يمكن أن تعرف المرادفات إلا من خلال سياقات الاستخدام، وتعتبر الكلمتان مترادفتين عنده إذا كان من الممكن استخدامهما بالتبادل في جميع سياقات الجملة[2].

---

(1) أُلْمان، استيفن. (١٩٩٧م). دور الكلمة في اللغة، ترجمة د. كمال بشر، مكتبة الشباب، القاهرة، ص: ١٠٩.

(2) Jackson, H. (2014). op. cit, p. 65.

ونجد صدىٰ ذلك التعريف عند اللسانيين العرب المحدثين فالدكتور أحمد مختار عمر يُعرف الترادف الكامل بقوله: "ذلك حين يتطابق اللفظان تمام المطابقة، ولا يشعر أبناء اللغة بأي فرق بينهما، ولذا يتبادلان بحرية بينهما في كل السياقات"[1].

ولم يقتصر دور اللسانيين المحدثين علىٰ تلك النظرات العامة، بل قدموا مخططات علمية لمعايير تُميز بين ألفاظ الترادف التام والألفاظ التي بينها فروق دلالية، ففي كتابه: ترادفات مقارنة، بعض المبادئ والرسوم التوضيحية ١٩٣٩م، قدم كولِنسون تسعة معايير يقع الفرق بين اللفظين المترادفين متىٰ وجد أي منها، وبعد أربعة وثلاثين عاما من معايير كولنسون جاء روي هارس ليقدم مخططا من خمسة معايير للتفريق بين أي معنيين أو تعبيرين مترادفين، وكذلك فعل هوارد جاكسون في عام ١٩٨٨م من خلال تسعة معايير، ولنا مع هذه المعايير وقفة وصفية تحليلية في المبحث التالي؛ إذ أنها تندرج في مجملها تحت المستوىٰ السياقي.

❁❁❁❁❁

[1] عمر، أحمد مختار. (١٩٨٩م). علم الدلالة، مكتبة دار العروبة، مصر، القاهرة، الطبعة الأولىٰ، ص: ٢٢٠.

المبحث الثاني

إسهام السياق في إثبات الفروق اللغوية بين التراث والمعاصرة

تعد معرفة كيفية استخدام الكلمات مكونًا أساسيًا لمعرفة اللغة، وكيفية اكتساب هذا المكوِّن سؤال محوري بالنسبة لعلماء اللغة وغيرهم، وإذا كانت الكلمات تُستخدم معًا في العبارات والجمل فهذا يلفت الانتباه إلىٰ أهمية السياق بالنسبة لمتعلم اللغة[١].

ومما سبق يتبادر إلىٰ الأذهان سؤال عن مدىٰ العلاقة بين السياق والقضايا اللغوية المختلفة، وخاصة علاقته بالفروق اللغوية؛ لذا لابد من بيان حقيقة تلك العلاقة بين السياق والفروق اللغوية، قبل الشروع في وصف وتحليل المعايير السياقية لدىٰ علماء العرب القدامىٰ واللسانيين المحدثين.

أولاً: معيار السياق في التراث العربي:

يقول العسكري في معياره الثالث: "وأما الفرق الذي يعرف من جهة اعتبار ما يؤول إليه المعنيان فكالفرق بين المزاح والاستهزاء، وذلك أن المزاح لا يقتضي تحقيرا من الممازح ولا اعتقاد ذلك فيه، ألا ترىٰ أن التابع يمازح المتبوع من الرؤساء والملوك، فلا يدل ذلك علىٰ تحقيرهم ولا اعتقاد تحقيرهم، ولكن يقتضي استئناسه بهم، والاستهزاء يقتضي تحقير المستهزَأ به، فظهر الفرق بين المعنيين بتباين ما دلا عليه وأوجباه" [٢]، يشير العسكري في هذا المعيار لعدة محددات دلالية منبثقة من سياق الحال، أي المنزلة

---

(1) (Miller, G. A., & Charles, W. G. (1991). Op. cit, p. 4.

[٢] ينظر: العسكري، أبو هلال. (٢٠٠٥م). مرجع سابق، ص: ١٧.

الاجتماعية التي تقتضي أسلوبا معينا في الحديث، وعليه يتضح الفرق الدلالي بين الكلمتين عبر تحديد:

فكل هذه العناصر تشترك في توضيح الفرق الدلالي المتمثل نهاية الأمر في حصول واحد من أمرين: السخرية، أو الاستئناس.

ومن الجدير بالذكر أن العسكري لا يستقصي كل المعايير المؤدية للفرق الدلالي في مثال واحد، بل نراه في مقدمة الكتاب يذكر فقط موطن الشاهد، ولا ينص علىٰ كل السمات الدلالية الفارقة بين الألفاظ، بل يكتفي بملمح واحد أو ملمحيين، وأحيانا يذكرها في مواطن متناثرة من كتابه، ولا يورد كل الألفاظ التي تندرج تحت الحقل الدلالي نفسه، بل يكتفي بأكثرها شيوعا ويتناولها بالتحليل، هذا ديدنه في الكتاب، وسيدلل البحث علىٰ هذا المسلك بمعيار (ما يؤول إليه المعنيان) وبالمثالين السابقين، حيث وجَّه العسكري الأنظار إلىٰ النمط التركيبي للفعل (استهزأ) الذي ورد متعديا بالباء، ويفسر ذلك بأن الباء للإلصاق فكأن، المستهزِئ يلصق بالمستهزَأ به استهزاء، يقول في الْفرق بَين الِاسْتِهْزَاء والسخرية: أَن الْإِنْسَان يُستهزأ بِهِ من غير أَن يَسْبق مِنْهُ فعلٌ يُستهزَأ بِهِ من أجله، والسخر يدل علىٰ فعل يَسْبق من المسخور مِنْهُ، والعبارة من اللَّفْظَيْنِ تدل عَن صِحَة مَا قُلْنَاهُ؛ وَذَلِكَ أَنَّك تَقول استهزأت بِهِ،

فتعدىٰ الْفِعْل مِنْك بِالْبَاء، وَالْبَاء للإلصاق، كَأَنَّك ألصقت بِهِ استهزاءً من غير أَن يدل علىٰ شَيْء وَقع الِاسْتِهْزَاءُ من أَجله، وَتقول سخرت مِنْهُ، فَيَقْتَضِي ذَلِك من وَقع السخر من أَجله، كَمَا تَقول تعجبت مِنْهُ، فَيدل ذَلِك علىٰ فعل وَقع التَّعَجُّب من أجله"(١).

في المقابل لم يذكر العسكري النمط التركيبي للفعل (مازح) "حيث يتعدىٰ إلىٰ مفعوله مباشرة، ولا يلتفت إلىٰ دلالة البنية الصرفية (فاعل)، حيث تقتضي إمكان وجود الاشتراك في جنس الفعل، ولعل هاتين الخصيصتين تنطبقان علىٰ الدوال: (المداعبة _ المعابثة _ المهازلة _ المفاكهة)، وهي تنتمي إلىٰ (الممازحة) بنية ودلالة"(٢).

ومن المواطن التي استعان فيها العسكري بمعيار السياق مع تحليل المكونات الدلالية للألفاظ لتحديد السمات الدلالية الفارقة بينها قوله: "الاستخبار طلب الْخَبَر فَقَط، وَالسُّؤَال يكون طلب الْخَبَر وطلب الْأَمر وَالنَّهْي، وَهُوَ أَن يسال السَّائِل غَيره أَن يَأْمُرهُ بالشي أَو ينهاه عَنهُ، وَالسُّؤَال وَالْأَمر سَوَاء فِي الصِّيغَة، وَإِنَّمَا يَخْتَلِفَانِ فِي الرُّتْبَة، فالسؤال من الْأَدْنَىٰ فِي الرُّتْبَة وَالْأَمر من الأرفع فِيهَا"(٣)، ويظهر من هذا النص كيف حلل العسكري المكونات الدلالية للألفاظ الثلاث، ورتبة كلٍّ من المتكلم والمخاطب، وهما

(١) ينظر: العسكري، أبو هلال (٢٠٠٥م). الفروق اللغوية، مرجع سابق، ص: ٢٥٤.

(٢) ينظر: محسب، محي الدين. (٢٠٠١م). التحليل الدلالي في الفروق في اللغة، مرجع سابق، ص: ٣٢.

(٣) ينظر: العسكري، أبو هلال (٢٠٠٥م). الفروق اللغوية، مرجع سابق، ص: ٣٧.

أحد عناصر سياق الموقف، وفي الجدول التالي إيضاح شاف لنقاط التلاقي والتمايز الدلالي بين الألفاظ الثلاث:

المكونات الدلالية / الألفاظ	طلب خبر	طلب فعل	طلب ترك	الرتبة
الأمر	+	+	+	+
السؤال	+	+	+	–
الاستخبار	+	–	–	+ –

ومن السياق اللغوي ما يعرف في اللسانيات الحديثة بالتصاحب أو التلازم[1]، حيث يلاحظ تكرار لفظ مع ألفاظ معينة، وعدم إمكانية إبدال لفظ بآخر، ويمكن التمثيل لذلك بقول العسكري "الْفرق بَين قَوْلك حاق بِهِ، وقولك نزل بِهِ: أَن النُّزُول عَام فِي كل شَيْء، يُقَال: نزل بِالْمَكَانِ، وَنزل بِهِ الضَّيْف، وَنزل بِهِ المكروه، وَلَا يُقَال حاق إِلَّا فِي نزُول الْمَكْرُوه فَقَط، تَقول حاق بِهِ الْمَكْرُوه يَحِيق حيقا وحُيوقا، وَمِنْه قَوْله تَعَالَىٰ ﴿وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ ٤٨﴾[الزمر:٤٨]، يعني الْعَذَاب؛ لأَنهم كَانُوا إِذا ذُكر لَهُم

---

(١) تُعرف المصاحبة اللغوية بأنها: "وحدة لغوية اسمية أو فعلية مكونة من كلمتين أو أكثر، ينشأ عن ارتباطها معنىٰ جديد، يختلف عما كانت تدل عليها معانيها اللغوية الأصلية منفردة، حيث تنتقل بذلك إلىٰ دلالات اجتماعية وسياسية وثقافية ونفسية واصطلاحية"، ينظر: أبو العزم، عبد الغني. (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م). مفهوم المتلازمات وإشكالية الاشتغال المعجماتي، مجلة الدراسات المعجمية (٥)، ص: ٣٤.

الْعَذَاب استهزأوا بِهِ، وَأَرَادَ جَزَاء استهزائهم"[1]، فالعسكري هنا يصل للفرق بين التعبيرين عبر استقراء المَواطن التي يستعملان فيهما، وينتهي إلىٰ أن تعبير حاق به يتميز بأنه:

- أكثر حدة من تعبير نزل به.
- أخص في الاستعمال من تعبير نزل به.

وهذا مثال آخر أكثر وضوحا في إثبات الفروق بين الألفاظ اعتمادا علىٰ فكرة المصاحبة اللغوية[2]، وهي أحد تجليات سياق النص، يقول العسكري: "الْفرق بَين الْعلم وَالْيَقِين: أَن الْعلم هُوَ اعْتِقَاد الشَّيْء علىٰ مَا هُوَ بِهِ علىٰ سبيل الثِّقَة، وَالْيَقِين هُوَ سُكُون النَّفس وثلج الصَّدْر بِمَا علم، وَلِهَذَا لَا يجوز أَن يُوصف الله تَعَالَىٰ بِالْيَقِينِ، وَيُقَال ثلج الْيَقِين، وَبرد الْيَقِين، وَلَا يُقَال ثلج الْعلم، وَبرد الْعلم"[3] فالعلم بحقيقة الأشياء وسيلة لحصول اليقين، ومن آثار اليقين راحةُ الضمير وانشراح الصدر.

---

(١) ينظر: العسكري، أبو هلال (٢٠٠٥م). الفروق اللغوية، مرجع سابق، ص: ٣٠٤.

(٢) لقد أولىٰ اللغويون البريطانيون علىٰ وجه الخصوص اهتمامًا كبيرًا لميل الكلمات إلىٰ التجميع، لتتزامن مع المصطلحات الأخرىٰ، وتم تعريف المصاحبة اللغوية بأنها: الارتباط المعتاد لكلمة في لغة مع كلمات معينة أخرىٰ في الجمل، فمثلا من معاني الليل قابليته للتوافق مع الظلام، فالظلام يصاحب الليل؛ لأن الظلام مظهر مهم وملموس لمعنىٰ الليل. ينظر: Ullmann, S. (1974). Op. cit. pp. 5,6.

(٣) ينظر: العسكري، أبو هلال (٢٠٠٥م). الفروق اللغوية، مرجع سابق، ص: ٨١.

وإذا انتقلنا إلىٰ معاجمنا العربية القديمة فسنجد دون عناء أن معيار السياق حاضر بقوة في التفريق بين الألفاظ المتقاربة دلاليا، فقد ارتكن ابن سيده في تحليله علىٰ قرينة السياق لإيضاح الفرق الدلالي بين الكلمات المتقاربة دلاليا، ولا يكتفي بذلك حتىٰ يأخذ في سرد الآيات التي جاءت في هذا السياق، يقول علىٰ سبيل المثال: "وأَمْطَرهُم اللهُ، في العَذاب خَاصةً، كقَولِه ﷻ: ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم مَّطَرًا ۖ فَسَاءَ مَطَرُ الْمُنذَرِينَ﴾، وقَوْلُه ﷻ: ﴿فَجَعَلْنَا عَٰلِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ﴾ ، جَعَلَ الحِجارةَ كالمَطَر؛ لنُزُولها من السَّماءِ، ويَوْمٌ مُمْطِرٌ، وماطِرٌ، ذُو مَطَرٍ"[1]، وعن سياق المقال أو ما يسمىٰ بالتوارد، قال ابن منظور عن الفعل برأ: "لهذِهِ اللفْظَةِ مِن الاخْتِصاصِ بخِلْقِ الحيَوانِ ما ليس لها بغَيرِهِ مِن المخْلوقات وقَلَّما تُسْتَعْمَلُ في غيرِ الحيوانِ، فيُقال: برَأَ اللّهُ النَّسَمَة وخَلَقَ السَّموات والأَرضَ..."[2].

وظاهرة التصاحب أو التوارد ليست مجرد ظاهرة لفظية وحسب، بل لها مردودها الدلالي وأثرها في معرفة الفروق اللغوية بين الألفاظ المتقاربة، وهي

---

(١) ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل. (٢٠٠٠م). المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ، جـ: ٩، ص: ١٦٦.

(٢) ينظر: ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين الأنصاري الأفريقي. (١٩٩٣م). لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، جـ: ١، ص: ٣١، مادة (مطر).

فوق ذلك دالة علىٰ دقة الاستعمال اللغوي عامة، والاستعمال العربي خاصة، يقول سليم فرحان: "ومن ضروب الدقة ما يظهر في اقتران الألفاظ بعضها ببعض، فقد خصص العرب ألفاظًا لألفاظ، وقرنوا كلمات بأخرىٰ، ولم يقرنوها بغيرها، ولو كان المعنىٰ واحداً، فقد قالوا في وصف شدة الشيء: ريح عاصف، برد قارس، حر لافح، وفي وصف اللين: فراش وثير، ثوب لين، بشرة ناعمة، غصن لَدْن، وكذلك في الوصف بالامتلاء، والوصف بالجدة، والوصف بالمهارة في الكتابة والخطابة والطب والصنعة، ووصف الشيء بالارتفاع الحقيقي أو المجازي وغيرها، لا شك أن هذا التخصص في تراكيب العربية في النعت والإضافة والإسناد نوع من الدقة في التعبير؛ لأن هذه الألفاظ المخصصة ببعض المعاني والأحوال توحي إلىٰ السامع الصورة الخاصة التي تقترن معها، فلفظ (باسق) يوحي إلىٰ الذهن معنىٰ الارتفاع وصورة الشجرة معًا، كما توحي كلمة (وثير) معنىٰ اللين وصورة الفراش، وكثيراً ما يحتاج المتكلم إلىٰ أن ينقل إلىٰ مخاطبه هذه المعاني والصور متلازمة مقترنة؛ ليكون أصدق تصويراً، وأدق تعبيراً، وأقدر علىٰ حصر الصورة المنقولة وتحديدها"[1].

وعلىٰ ذلك فالمصاحبة اللغوية لها دور كبير في التحليل الدلالي لمعاني الكلمات وإظهار الفروق الدلالية بينها؛ لأنها "تحدد مجالات الترابط والانتظام بالنسبة لكل كلمة، مما يعني تحديد استعمالات هذه الكلمة في

---

(1) السليم، فرحان. (٢٣/ ٦/ ٢٠٠٨م، ١٩:٣٧م). اللغة العربية ومكانتها بين اللغات، موقع صوت العربية، تاريخ الاطلاع: (١١/ ١٢/ ٢٠٢١م، ١٠:٤٧ص):
https://www.voiceofarabic.net/ar/articles/1752

اللغة، وتحديد هذه المجالات يساعد علىٰ كشف الخلاف بين ما يعد ترادفًا... في اللغة الواحدة"[1] من غيره.

كما أثبتت البحوث التي أُجريت علىٰ هذه الظاهرة في القرآن الكريم أن "الترادف التام في القرآن الكريم نادر الوجود، فكل لفظ في الاستعمال القرآني له دلالته الخاصة به، التي تميزه في الاستعمال من غير، بحيث لا تقوم أي كلمة أخرىٰ من الألفاظ المقاربة لها في المعنىٰ مقامها، كما أثبتت تلك الظاهرة اللغوية أنه إذا اقترن لفظان يشتركان في قدر معين من المعنىٰ فورودهما معا أكبر دليل علىٰ أن كلا منهما يحمل دلالة معينة أرادها القرآن الكريم، ولا يتم المعنىٰ إلا بها، وقد تجلىٰ هذا الدور الذي قامت به المصاحبة في إثبات الفروق اللغوية في القرآن الكريم في صورة المعطوف والمعطوف عليه، مثل: البث والحزن، والخوف والخشية... وبناء علىٰ هذا يمكن الاستفادة من المصاحبة اللغوية في عدها معياراً تتميز بها الكلمات المترادفة في لغة ما[2].

---

(1) الحسيني، حمادة محمد عبد الفتاح. (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م). المصاحبة اللغوية وأثرها في تحديد الدلالة في القرآن الكريم "دراسة نظرية تطبيقية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأزهر، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة، قسم اللغة العربية وآدابها، أصول اللغة، ص: ٩٢.

(2) ينظر: المرجع السابق، ص: ٥٥٨.

ثانيا: معيار السياق في الدرس اللساني الحديث:

لم يحصر العسكري معايير الفروق اللغوية فيما أتىٰ به، بل عد ما ذكره مجرد جملة من معايير كثيرة، وعبارته التي استفتح بها هذه المعايير تنص علىٰ أن "ما يعرف به الفرق بين هذه المعاني وأشباهها أشياء كثيرة منها"[1] تلك الثمانية، وليست كلها، مما يفتح أمامنا باب الاجتهاد في وضع هذه المعايير، ومحاولة الاستفادة من المعايير الغربية التي أضافها علم الدلالة الحديث.

والسياق كما قدمه أصحاب النظرية السياقية ينقسم إلىٰ سياق لغوي وغير لغوي، وأولىٰ اللسانيون المحدثون أهمية بالغة للسياق بنوعيه، واعتبروا السياق اللغوي أحد أهم محددات دلالة المفردات، واعتُبِرت الجملة أهم وحدات السياق اللغوي، وفي مقدمته، فكثيرٌ من اللسانيين يرىٰ أن الجملة هي الوحدةَ الدلالية الأهم في هذا الشأن، كما اعتبرها بعضهم "أكبر وحدة نحوية بحتة في اللغة، نعم، هناك وحدات لغوية أكبر من الجمل، مثل: الفقرات الفردية (المكتوبة)، والخطابات الفردية، لكن هذه الوحدات الأكبر حجمًا لا ترتبط إلا بشكل ضعيف جدًا بوسائل نحوية بحتة، أما أكبر وحدة لغوية يتم تجميعها معًا بواسطة قواعد نحوية صارمة فهي الجملة"[2].

وتجدر الإشارة إلىٰ جهود فيرث العلمية في موضوع السياق تأصيلا وتوضيحا لأهمية ذلك وصلته بهذا البحث، خاصة أنه مؤسس النظرية السياقية الحديثة.

---

(1) ينظر: العسكري، أبو هلال (٢٠٠٥م). الفروق اللغوية، مرجع سابق، ص: ١٧.

(2) Trask, R. L., & Trask, R. L. (1999). Op. cit. p. 181.

السياق عند فيرث:

يلعب سياق الكلام عند فيرث دورًا محوريا في التفسير الصوتي للتعبير شخصيا واجتماعيا، أو علىٰ مستوىٰ الظرفية بتعبيره، ويتأكد هذا المفهوم المركزي للسياق من اتساق نظريته بأكملها، والمعروفة باسم النظرية السياقية للغة، وربط جوانبها المختلفة به: (علم الأصوات **phonology**، وعلم الصرف **morphology**، وعلم النحو أو التركيب **syntax**، إلخ)[١].

كما يعد تحديد السياق أداة تحليلية أساسية لمدرسة لندن بشكل عام بالنسبة لكل مستويات التحليل الصوتي والنحوي، والصرفي، والاشتقاقي... إلخ، ويشير فيرث إلىٰ سياق أكبر يتجاوز علم الأصوات، مما يعطيه مزيدا من الأهمية، ليس فقط التعرف علىٰ السياقات الصوتية المختلفة التي تحدث فيها الصوتيات، ولكن أيضًا من خلال تحديد وظائفها المعجمية والنحوية[٢]، حيث اعتبر فيرث "أن الوصف الصوتي يجب أن يعمل بشكل أساسي كأساس لبيان الحقائق النحوية والمعجمية"[٣].

وللكلمة عند فيرث معنيان، الأول: المعنىٰ الحقيقي الأصلي أو الأساسي، والثاني: معانيها المتعددة في الاستخدام أو التطبيق، ويسمىٰ المعنىٰ الثاني

---

(1) **Senis, A. (2015, January).** The contribution of John Rupert Firth to the history of linguistics and the rejection of the phoneme theory. In *ConSOLE XXIII (23rd Conference of the Student Organization of Linguistics in Europe)* (No. 23). Leiden University Centre for Linguistics. p. 278.

(٢) المرجع السابق، ص: ٢٨١.

(3) **Firth, J. R. (1951).** General linguistics and descriptive grammar. *Transactions of the Philological Society*, *50*(1), 69-87. p. 78.

بالمعنىٰ السياقي؛ بسبب تأثير السياق القوي والمهم علىٰ دلالة الكلمات[١]، وينبغي أن لا يتم تقدير معنىٰ الكلمات إلا عند وضعها في سياقها[٢]، كما يرىٰ وجوب البحث عن المعنىٰ في جميع مستويات التحليل اللغوي من خلال سياق الموقف[٣].

وقد حدد فيرث المعنى في خمس وظائف رئيسية:

١- الوظيفة الصوتية للصوت؛ فالأصوات لها أماكنها في السياق وفي نظام العلاقات، وسماها التركيب الصوتي للغة.

٢- الوظيفة المعجمية للصيغة أو الكلمة باعتبارها وحدة معجمية استبدالية...

٣- الوظيفة الصرفية المورفولوجية.

٤- الوظيفة النحوية للتنغيم، كما في حالة الاستفهام بإطالة الصائت ومَطِّه.

٥- الوظيفة الخامسة اقترح فيرث تسميتها بالوظيفة الدلالية، عندما يتم وضع الكلمة في سياقها، حيث تحدد العلاقات السياقية المعنىٰ في سياق الموقف[٤].

وعليه فسياق الموقف عند فيرث هو المسؤول الأول عن دلالة الكلمات، وينبغي معرفة أحوال المشاركين في هذا السياق وماذا يقولون وخلفيتهم الثقافية وخبرتهم وواقعهم الاجتماعي...إلخ.

---

(1) **Firth, J. R. (1935).** The Technique of Semantics. *Transactions of the philological society*, *34*(1), p. 39.

(٢) المرجع السابق، ص: ٤١.

(3)) Senis, A. (2015, January). Op. cit. p. 289.

(4) Firth, J. R. (1935). Op. cit. pp. 63,64.

وقد فصل فيرث الحديث عن السياق بنوعيه السياق اللغوي وسياق الحال في بحثه المعنون بـ: "اللسانيات العامة والقواعد الوصفية" واتسم فيه بوضوح الرؤية والهدف وعمق المعالجة(١).

ويرىٰ فيرث وجوب تحديد معنىٰ الأشكال اللغوية علىٰ المستويات النحوية والمعجمية بالرجوع إلىٰ نظام اللغة وتحديدها من خلال السياق اللغوي، وتجنب إدخال تصنيفات أولية، والاعتراف فقط بالفروق اللغوية التي يتم التعبير عنها رسميًا كمبدأ أساسي، ووجوب أخذ المعايير المورفولوجية والنحوية ـأي الهيكل الرسمي وشروط الاستخدام في الكلامـ في الاعتبار باستمرار، كما يجب تأسيس هذه الفروق علىٰ معايير رسمية وليست افتراضية، ووجوب تحديد التعاريف والمصطلحات وفقًا لنظام اللغة قيد الفحص، كما يجب أخذ أكبر قدر ممكن من الاهتمام للظروف الاجتماعية للتوظيف لهذه الفئات(٢)، أي الاهتمام الفائق بسياق الحال أو سياق الموقف(٣).

والآن سنشرع في رصد المخططات الغربية التي جعلت من السياق أساسا مهما في إثبات أو نفي الفروق اللغوية بين الكلمات المتقاربة دلاليا.

---

(١) ينظر:

Firth, J. R. (1951). General linguistics and descriptive grammar. Op. cit.

(٢) المرجع السابق، ص ص: ٧٩، ٨٠، بتصرف.

(٣) ينظر: المرجع السابق؛ لمزيد من التفصيل في سياق الموقف عند فيرث، ص: ٧٦.

أ. معايير كولنسون:

حاول كولنسون جدولة الطرق التي تختلف وتتميز بها المرادفات عن بعضها بالفروق التسعة الآتية:

(١) أحد اللفظين أكثر عمومية وشمولاً في قابليته للتطبيق، من الآخر الأكثر تحديدًا، مثل: بحار/ ملاح (seaman\sailor).

(٢) أحد اللفظين أكثر حدة من الآخر، مثل: التنصل/ الرفض (repudiate\refuse).

(٣) أحد اللفظين مشحون بالمشاعر أكثر من الآخر، مثل: هدَّد/ تجهَّم (louring\threatening).

(٤) قد يعني أحد اللفظين استحسانًا، أو لومًا أخلاقيًا، عندما يكون الآخر محايدًا، مثل: تَصنَّت/ أصغىٰ (eavesdrop\listen).

(٥) أحد اللفظين أكثر "مهنية" من الآخر، مثل: وفاة/ موت (decease /death).

(٦) أحد اللفظين ينتمي أكثر إلىٰ اللغة المكتوبة، وأكثر أدبية من الآخر، مثل: مات/ رحل، فارق الحياة (passing/death)، وتتضمن اللغة الأدبية مزيدًا من الفروق.

(٧) أحد اللفظين عام أكثر من الآخر، مثل: رفض/ ترك (turn down/refuse)، تتضمن اللغة المنطوقة أيضًا اختلافات أخرىٰ، كالشائع والعامي والمبتذل.

(٨) أحد اللفظين محلي أو لهجي أكثر من الآخر، مثل اللهجة الإسكتلندية: لاحم/ جزار، (flesher\butcher).

(٩) أحد اللفظين ينتمي إلىٰ حديث الأطفال، ويستخدمونه في التكلُّم أكثر من الآخر، مثل: أبي، بابا، دادي/ والد، أب (daddy, dad,

papa\father) ويمكننا تمييز المستويات الاجتماعية المختلفة في هذا الشأن[1].

ويمكن تلخيص المعايير التي يقع من خلالها الفرق الدلالي بين المرادفات عند كولنسون بأن يكون أحد اللفظين أكثر من الآخر في عموم دلالته، أو حدتها، أو كونه أكثر أخلاقية، أو مهنية، أو أدبية، أو انتمائه للاستعمال العامي المبتذل، أو الاستخدام اللهجي المحلي، أو انتمائه للغة الأطفال.

تحليل عام لمعايير كولنسون:

بصفة عامة هذه المعايير تعطينا مبررا لوجود ظاهرة الترادف أكثر من كونها تقدم "طرقا إجرائية لكيفية التفريق بين دلالتي اللفظين المترادفين"[2]، ولعل هذا ما منع العسكري من اعتبارها معايير مستقلة قائمة بذاتها، ولنستثني المعايير (٥-٧-٨-٩)، فكون اللفظ ينتمي للهجة معينة، أو إلىٰ الاستعمال العامي، أو المهني، أو أنه يجري علىٰ ألسنة الأطفال، فليس معيارا معتبرا في التفريق بين المترادفات، لا سيما أن المستوىٰ الفصيح هو حدّ هذا البحث.

أشار العسكري لمثل هذا التحديد في معرض حديثه عن الغرض من تأليف كتابه، حيث أبان عن منهجه في اختيار ألفاظه، فقال: "عملت كتابي هذا مشتملاً علىٰ ما تقع الكفاية به من غير إطالة ولا تقصير، وجعلت كلامي فيه

---

(1) Collinson, W. E. (1939). Op. cit. pp. 61,62.

(٢) ينظر: محسب، محي الدين. (٢٠٠١م). التحليل الدلالي في الفروق في اللغة، مرجع سابق، ص: ٥٩.

علىٰ: ما يعرض منه في كتاب الله، وما يجري في ألفاظ الفقهاء والمتكلمين، وسائر محاورات الناس، وتركت الغريب الذي يقل تداوله ليكون الكتاب قصداً بين العالي والمنحط، وخير الأمور أوسطها"[1]، فالفصحىٰ الوسط بين العربية العتيقة والعامية المبتذلة هي محل البحث والدراسة لديه ولدينا، ويقر العسكري بالترادف التام عند اختلاف اللهجات، وهو محق في ذلك لاختلاف البيئة اللغوية قال: "فإذا اعتبرت هذه المعاني وما شاكلها في الكلمتين، ولم يتبين لك الفرق بين معنيهما فاعلم أنهما من لغتين مثل: القدر بالبصرية، والبرمة بالمكية"[2].

من ثم يهمنا هنا المعايير الخمسة الباقية لأنها تندرج تحت معيار السياق ودوره في إيجاد الفروق اللغوية، وقد طبَّق العسكري معيار السياق كثيرا في فروقه كما مر بنا، فضلا عن إشارته له تنظيرا أثناء حديثه عن معيار (اختلاف ما يؤول إليه المعنيان)، وتتمثل إضافة كولنسون في أنه وضع إطارا محددَ المعالم لمعيار السياق، وما كان مجملا في التراث العربي نراه مفصلا وأكثر تنظيما، كل ذلك بفضل المناهج اللسانية الحديثة التي أنجزت إجراءت صارمة لتحليل المكونات الدلالية للألفاظ فمن المعايير التي ذكرها كولنسون: أن يكون أحد اللفظين أعم من الآخر[3].

---

(١) ينظر: العسكري، أبو هلال (٢٠٠٥م). الفروق اللغوية، مرجع سابق، ص: ٩.

(٢) ينظر: المرجع السابق، نفسه.

(٣) ينظر: محسب، محي الدين. (٢٠٠١م). التحليل الدلالي في الفروق في اللغة، مرجع سابق، ص: ٥٩.

ومعيار العموم والخصوص والإطلاق والتقييد شائع الاستعمال في التراث العربي، ويمكن التمثيل لذلك بما ذكره العسكري في تفريقه بين الصحة والعافية، حيث قال: "الصحة أعم من العافية، يقال رجل صحيح، وآلة صحيحة، وخشبة صحيحة إذا كانت ملتئمة لا كسر فيها، ولا يقال خشبة معافاة، وتستعار الصحة فيقال صححت القول، وصح لي علىٰ فلان حق، ولا تستعمل العافية في ذلك، والعافية مقابلة المرض بما يضاده من الصحة فقط، والصحة تنصرف في وجوه علىٰ ما ذكرناه، وتكون العافية ابتداء من غير مرض، وذلك مجاز، كأنه فعل ابتداء ما كان من شأنه أن ينافي المرض، يقال خلقه الله معافىٰ صحيحا، ومع هذا فإنه لا يقال صح الرجل ولا عوفي إلا بعد مرض يناله، والعافية مصدر مثل العاقبة والطاغية وأصلها الترك" [1]، ولعل المخطط التالي يعين علىٰ إدراك هذا الفرق الدلالي كما حدده العسكري:

الدلالات / الكلمة	التئام الأعضاء	التئام الجمادات	التئام المعنويات	السلامة من المرض
الصحة	+	+	+	–
العافية	+	–	–	+

لقد أظهر لنا السياق اللغوي المتمثل في تلازم لفظ العافية لألفاظ المجال الدلالي للإنسان الفرق الدلالي بين العافية والصحة.

ومما يدخل في اعتبار حدة لفظ عن آخر قول العسكري: "الفرق بين الحرام والسُّحت: أن السُّحت مبالغة في صفة الحرام، ولهذا يقال حرام

---

[1] ينظر: العسكري، أبو هلال (٢٠٠٥م). الفروق اللغوية، مرجع سابق، ص: ١٠١.

سُحت، ولا يقال سُحت حرام، وقيل: السحت يفيد أنه حرام ظاهر، فقولنا: حرام، لا يفيد أنه سحت، وقولنا: سحت، يفيد أنه حرام، ولا يجوز أن يقال إن السُّحت الحرام الذي يستأصِل الطاعاتِ من قولنا: سحته إذا استأصلته، ويجوز أن يكون السُّحت الحرام الذي لا بركة له، فكأنه مستأصل، ويجوز أن يكون المراد به أنه يستأصل صاحبه"[1]، لقد توصل العسكري للفرق اللغوي بين لفظي (السحت والحرام) عبر السياق وبمعونة المعايير التالية:

كما أن المعاجم العربية القديمة تتكئ في تحليلاتها علىٰ قرينة السياق لإيضاح الفرق الدلالي بين الكلمات المتقاربة في المعنىٰ، كاعتداد ابن منظور بمعرفة حال الشخص الذي يستعمل معه اللفظ ومنزلته الاجتماعية، يقول مثلا: "العرب كانت تقول للملوك: إذا قُتلوا أُشْعِرُوا، وتقول لِسُوقَةِ الناسِ: قُتِلُوا، وكانوا يقولون في الجاهلية دية المُشْعَرَةِ أَلف بعير، يريدون دية الملوك... فلما قال الرجل: أُشْعِرَ أَمير المؤمنين، جعله اللهبي قتلاً فيما توجه له من علم العيافة، وإِن كان مراد الرجل أَنه دُمِّيَ كما يُدَمَّىٰ الهَدْيُ إِذا أُشْعِرَ وحَقَّتْ طِيَرَتُهُ، لأَن عمر ﷺ لما صَدَرَ من الحج قُتِل، وفي حديث مكحول: لا سَلَبَ إِلا لمن أَشْعَرَ عِلْجًا أَو قتله، فأَما من لم يُشعر فلا سلب له، أَي طعنه

(1) ينظر: العسكري، أبو هلال. (٢٠٠٥م). الفروق اللغوية، مرجع سابق، ص: ٢٢٧.

حتىٰ يدخل السِّنانُ جوفه، والإِشْعارُ الإِدماء بطعن أَو رَمْيٍ أَو وَجْءٍ بحديدة وأَنشد لكثيِّر: عَلَيْها ولَمَّا يَبْلُغا كُلَّ جُهدِها وقد أَشْعَرَاها في أَظَلَّ ومَدْمَعِ[1]

أَشعراها أَدمياها وطعناها... وفي حديث مقتل عثمان ﷺ أَن التُّجِيبِيَّ دخل عليه فأَشْعَرَهُ مِشْقَصًا أَي دَمَّاهُ به"[2]، فلفظ الإشعار يحمل دلالة أدبية أكثر من لفظ القتل، وسمة الأدبية هذه مستمدة من السياق الخارجي الذي تُراعىٰ فيه أحوالُ المخاطِبين والمخاطَبين، والمقامات والأحوال، من ثم نرىٰ في النص السابق كثيرا من الحوادث التي استشهد بها ابن منظور علىٰ صدق هذه الخصوصية الدلالية للفظ (أشعر).

ب. معايير روي هاريس:

حاول هاريس في دراسته: (المرادفات والتحليل اللغوي) فحص مجموعة من مشكلات الترادف، لإعطاء تقييمٍ مُرْضٍ للتماثل أو الاختلاف الدلالي بهدف التحليل الوصفي للألفاظ المترادفة، من خلال النموذج المختزل الآتي: (أ) و(ب) مترادفان في (ل)، أو(أ) و(ب) ليسا مترادفين في (ل)، حيث تمثل (ل) اللغة المحددة التي يتم وصفها، أما (أ) و(ب) فهما تعابير تلك اللغة، وحاول الإجابة عن الأسئلة الآتية: ما الأساس النظري للموقف الذي

---

(1) البيت منسوب لكُثَيِّر عزَّة في لسان العرب، لكني لم أجده في ديوان كُثَيِّر، لكن وجدته في ديوان ابن مُقْبل، أبو كعب تميم بن مُقْبل من بني العجلان من عامر بن صعصعة، ينظر: ابن مُقْبِل، أبو كعب تميم. (١٩٦٢م). وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، تحقيق د .عزة حسن، ص ٣٧٢.

(2) ينظر: ابن منظور، محمد بن مكرم. (١٩٩٣م). لسان العرب، مرجع سابق، جـ: ٤، ص: ٤١٠، مادة (شعر).

يسمح بإمكانية احتواء اللغات الطبيعية علىٰ كلمات وجمل تختلف في الشكل وليس في المعنىٰ؟ وما الأهداف الخاصة المطلوب استخدامها في التحليل اللغوي لدراسة المرادفات، وما هي وظيفتها التفسيرية؟ واعتبر هاريس أنه من الضروري التمييز بين استخدام المرادفات في التحليل الصوتي (فيما يتعلق بإجراءات تحديد الأصوات)، والتحليل النحوي (فيما يتعلق بإقامة علاقات نحوية معينة)، والتحليل الدلالي (فيما يتعلق بسمات دلالية معينة)[١].

كما ناقش دور المرادفات في النظرية المعرفية، واهتم بالحجج والأدلة التي تساهم في تحديد المتطلبات الأساسية لحساب الترادف، وانتقد قياس المرادفات عن طريق درجة التشابه التوزيعي، ورسم الفروق الدلالية بين الدرجات المختلفة للترادف علىٰ أساس تحليل المكونات أو التصنيف الدلالي؛ والسبب ذلك في رأيه أن شروط الملاءمة في أي نظام تصنيف دلالي مفروضة بواسطة اعتبارات خارجية، وهذا يعني أن حالات المرادف تقدم معيارًا للنظام، وليس العكس[٢].

---

(1) Harris, R. (1970). Op. cit. pp. 1,2.

[٢] بنىٰ هاريس انتقادَه لقياس المرادفات عن طريق درجة التشابه التوزيعي وتحليل المكونات أو التصنيف الدلالي علىٰ أساس التمثيل الآتي: إذا تم إجراء تحليل دلالي للمصطلحات الإنجليزية للحيوانات الأليفة، فسيصبح الكلب والقط مترادفين إذا كان (رباعي الأرجل) و(آكلا للحوم)، وهما المصاحبان الدلاليان الوحيدان اللذان يوفرهما النظام، إن القول بأن هذه النتيجة تُظهر أن النظام غير ملائم بشكل سخيف هو أمر صحيح بلا شك!، ينظر: Harris, R. (1970). Op. cit. pp. 4-6.

ثم عدد هاريس خمسة طرق يمكن من خلالها التأكد من وجود أو إنكار علاقة الترادف بين أي تعبيرين، أو وجود تشابه أو اختلاف دلالي بشكل عام يميز بينهما، علىٰ النحو الآتي:

(١) من خلال إظهار أن معنىٰ (أ) معروف لشخص (X) عندما يكون معنىٰ (ب) ليس كذلك، (٢) من خلال إظهار أن معنىٰ (أ) يتم ترجمته للغة أخرىٰ بتعبير ليس دقيقا لـ(ب)، (٣) من خلال إظهار أن (أ) يختلف في تنظيم العناصر ذات المعنىٰ عن(ب)، (٤) من خلال إظهار أن معنىٰ (أ) يختلف في بعض النواحي (عاطفيًا مثلا) عن معنىٰ (ب)، (٥) من خلال إظهار أن (أ) لديه ارتباطات لشخص (X) لا يشاركها (ب)، وبالتالي سيكون هناك دائمًا شيء صحيح بالنسبة إلىٰ معنىٰ (أ) لا ينطبق علىٰ معنىٰ (ب)، حتىٰ في الحالات التي قد تدفعنا فيها بعض الاعتبارات الأخرىٰ إلىٰ القول بأن معاني (أ) و(ب) كانتا متماثلتين، مع التأكيد علىٰ رأي يوجين نيدا في أن الأصل في التحليل الدلالي مبدأ عدم حدوث ترادف في اللغات الطبيعية؛ فكثير من الألفاظ التي يتم سردها كمرادفات عند التحقيق يظهر عدم مطابقتها دلاليا، مثل: الحقيقة والواقع، السلام والهدوء، الطفولي والصبي، ينطبق هذا أيضا علىٰ طرق النطق المختلفة لكلمة معينة[1].

وبَيَّن هاريس العلاقة بين المرادفات والتحليل الصوتي في فصل خاص في كتابه، فالترابط بين الشكل والمعنىٰ يميز ما يمكن تسميته بعلم الأصوات المعتمد علىٰ الدلالة ، وأن أساس التصنيف الصوتي لأصوات اللغة هو مدىٰ

(1) Harris, R. (1970). Op. cit. P. 24.

ثبات معاني الكلمات أو العبارات أو الجمل في اللغة في ظل الاستبدال الصوتي، ويفترض أن بعض المعلومات ضرورية للتحليل الصوتي حول كيفية استخدام المتحدثين للكلمات أثناء التواصل[١].

تحليل عام لمخطط روي هاريس:

أول ما يلفت النظر في معايير هارس اعتماده في المعيار الأول علىٰ علم وجهل الإنسان بدلالة اللفظ، ومنذ متىٰ كانت معرفة المتحدث أو السامع معيارا معتبرا لمعرفة الفرق الدلالي؟ كيف يُعتد بالمعرفة معيارا وهي أمر نسبي يختلف من شخص لآخر؟!

أما معياره الثاني فهو "يعقّد المسألة أكثر من كونه يحلها؛ إذ إن اختلاف اللغات في تجسيداتها المعجمية وامتدادات الاستعمال اللغوية لمفرداتها يجعل وجود ترجمة دقيقة لهذه المفردات أمرا صعبا في حد ذاته، فضلا عن أن نجعله معيارا نفرق به بين مفردات اللغة التي يقع فيها التقارب الدلالي..."[٢]، هذا إن افترضنا في كل محلل دلالي أنه مترجم محترف لعدة لغات حتىٰ يتمكن من الوقوف علىٰ الفرق الدلالي بين ألفاظ لغته المترادفة من خلال مقارنتها بمرادفات اللغات الأخرىٰ.

ويلجأ هاريس في المعيار الثالث إلىٰ تحليل عناصر المعنىٰ في كلا اللفظين، فهو يصف المكونات الدلالية لكلا اللفظين، وهذا يُعطي مبررا

(1) Harris, R. (1970). Op. cit. pp. 41,42.

[٢] ينظر: محسب، محي الدين. (٢٠٠١م). التحليل الدلالي في الفروق في اللغة، مرجع سابق، ص: ٦٥.

لوجود ظاهرة الترادف، أكثر من كونه يُقدم طرقا إجرائية لكيفية التفريق بين دلالتي اللفظين المترادفين.

وفي معياره الرابع إشارة للدلالات الشعورية للألفاظ، وقد تنبع تلك الدلالات من اختلاف السياقات التي يستعمل فيها اللفظان، فمما يندرج تحت سياق المقال أو ما يسمىٰ بالتوارد ما جاء في لسان العرب عن الفعل (سوم) "فسامه الأَمرَ سَوْمًا كَلَّفَه إِياه، وقال الزجاج: أَولاه إِياه، وأَكثر ما يستعمل في العذاب والشر والظلم، وفي التنزيل: ﴿ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ﴾ [البقرة:٤٩]، وقال أَبو إِسحق يسومونكم: يُولُونكم... قال الليث السَّوْمُ أَن تُجَشِّمَ إِنسانًا مشقة أَو سوءاً أَو ظلمًا... وسُمْتُه خَسْفًا، أَي أَوليته إِياه وأَردته عليه، ويقال: سُمْتُه حاجةً، أَي كلفته إِياها وجَشَّمْتُه إِياها، من قوله تعالىٰ: ﴿ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ﴾أَي يُجَشِّمونَكم أَشَدَّ العذاب... وفي حديث علي ﷺ مَن ترك الجهادَ أَلْبَسَهُ الله الذِّلَّةَ، وسِيمَ الخَسْف أَي كُلِّفَ وأُلْزِمَ"[1].

فالسمات الدلالية الفارقة للفعل سام والمميزة له عن باقي أفعال الطلب تتمثل في دلالات شعورية قائمة، وهي (المشقة _ الذل _ الظلم _ العذاب)، وقد أُستعمل الفعل في القرآن الكريم بأربعة مواضع، جاءت كلها للحديث عن ألوان العذاب التي تجرعها بنو إسرائيل من فرعون، يقول ﷻ: ﴿وَإِذْ

---

[1] يُنظر: ابن منظور، (١٩٩٣م). لسان العرب، مرجع سابق، جـ: ١٢، ص: ٣١٤، مادة (سوم).

نَجَّيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ ۚ وَفِى ذَٰلِكُم بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾ [سورة البقرة:٤٩].

وعاد هاريس في معياره الأخير سيرته الأولىٰ حيث اعتمد علىٰ أمر نسبي يختلف من شخص لآخر لإثبات الفروق اللغوية، ألا وهو ما يحمله اللفظ من ارتباطات لدىٰ شخص ما، وهذه الارتباطات سواء كانت (زمانية، أو مكانية، أو نفسية، أو اجتماعية) فما دامت لا يشترك في فهمها أو الإحساس بها أبناء الجماعة اللغوية قاطبة فهي ارتباطات غير معتبرة.

جـ. معايير هوارد جاكسون:

الطرق التي يمكن التفريق بها بين المترادفات عند جاكسون خمسة:

١- "معيار الاختلاف اللهجي: حيث نجد مجموعات لغوية مختلفة داخل اللغة الواحدة يمكن أن تستخدم كلمات مختلفة في الدلالة علىٰ شيء واحد.

٢- معيار الاختلاف الأسلوبي: حيث نجد أن أحد اللفظين المترادفين يستخدم في الأسلوب الرسمي، والآخر يستخدم في الأسلوب العامي.

٣- معيار الاختلاف الفني: حيث قد يوجد لبعض الألفاظ الفنية التي تسود لدىٰ أصحاب مهنة معينة أو نشاط معين مرادفات في الاستخدام العام للغة.

٤- معيار الدلالة التضمنيّة: حيث نجد أن بعض الكلمات ذات دلالات تضمنيّة لا تشاركها فيها الكلمات المقاربة لها في المعنىٰ.

٥- معيار اللياقة التعبيرية: ويعني أن ثمة كلمات تدخل في سياقات معينة في إطار المحظورات اللغوية؛ لكونها تشير إلىٰ موضوعات معينة"[(١)].

[(١)] ينظر: محسب، محي الدين. (٢٠٠١م). التحليل الدلالي في الفروق في اللغة، مرجع سابق، ص: ٦٧، وينظر كذلك بالتفصيل:

تحليل عام لمخطط جاكسون:

إذا استثنينا معيار الاختلاف اللهجي الذي استفتح به جاكسون مخططه للأسباب التي ذُكرت من قبل، وولجنا مباشرة لمعاييره الأربعة الباقية فسنجد تلك المعايير تندرج تحت المستوىٰ السياقي بأنواعه المختلفة، فحديثه عن الاختلاف الأسلوبي هو أحد تفريعات ما ذكره البلاغيون العرب القدامىٰ عن المقام "وقد احتفىٰ البلاغيون والنقاد بمبدأ: لكل مقام مقال، وغالبا يقصَد بالمقام الحالة الاجتماعية للمخاطبين، أما المقال ليس إلا الألفاظ المناسبة للمقام أو الموقف الاجتماعي، الذي يجري فيه الحديث، فالتناسب هنا له وجهان كتناسب مصطلحات العلم مع الموضوع، والوجه الآخر تناسب الألفاظ مع الطبقة المستمعة[1].

وفي إطار المستوىٰ الفصيح نجد من المترادفات العربية ما يختلف استعماله حسب المقام فمن الأفعال المستخدمة في الأسلوب الرسمي والأدبي للدلالة علىٰ الوفاة (تُوفي _ فاضت روحه _ قضىٰ) أما أفعال (مات _ خرجت روحه _ هلك) فهي تُستخدم في العربية المعاصرة الفصيحة من قِبل العوام بكثرة وفي سياقات غير أدبية غالبا.

والأفعال الدالة علىٰ تميز وتمحيص الأشخاص والأشياء نوعا وصفة تتفاوت في الاستعمال حسب الفئات التي تتكلم بها علىٰ النحو التالي:

Jackson, H. (2014). Op. cit. pp. 64 -77.

[1] ينظر: الطلحي، ردة الله بن ردة بن ضيف الله. (١٤٢١هـ). دلالة السياق، رسالة دكتوراه، نشر جامعة أم القرىٰ، مكة المكرمة، الطبعة الأولىٰ، ص ص: ٨٦ – ٨٩ بتصرف.

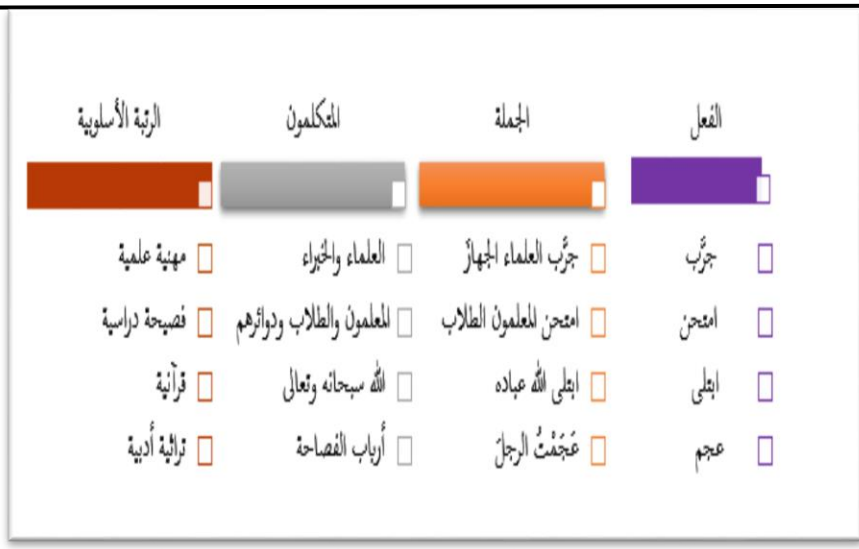

هذه هي السمات الأسلوبية المنبثقة عن السياق الذي استعمل فيه كل فعل علىٰ حدة، فضلا عن الملامح الدلالية الفارقة النابعة من الأصل الاشتقاقي لكل فعل، والصيغة الصرفية التي تشكل بها، وهي ملامح لا تقل أهمية عن السمة الأسلوبية.

ومما يدخل في معيار اللياقة التعبيرية البعد عن استعمال الألفاظ الدالة علىٰ ما يستقبح ذكره فقد استعاضت العربية علىٰ سبيل المثال بألفاظ: (القبل _ الدبر _ السبيلين) للتعبير عن الأعضاء التناسلية، وبذلك يصبح لدينا فارق دلالي مبني علىٰ معيار الحقيقة والمجاز، وآخر أسلوبي ينطلق من قاعدة سياق المقام ومقتضياته.

ومعيار اللياقة التعبيرية يُنبئ كذلك عن نوع ودرجة العلاقة بين المتكلم والسامع، فالعتب يكون بين المتحابين والمتساويين في المنزلة، أما المُوجدة والسخط فبين كبير وصغير أو بين المتفاوتين في المنزلة، وهنا السياق يدل علىٰ أن العلاقة الإنسانية فيها توتر، "يقال: عتب عليَّ فأعتبته (بتسكين العين

والباء) أي أرضيته، ولا صبر لي علىٰ موجدته، ووجد علي أبي موجدة، وسخط علىٰ زيدٍ السلطانُ سُخطا (ولا يكون السخط الا ممن هو فوقك)"[1].

أما معيار اختلاف الدلالات التضمينية فقد تم تناوله عند تحليل مخطط كولنسون وهذا المعيار يدخل"فيه المترادفات التي تتمايز بارتباطاتها الإيحائية أو النفسية أو المذهبية...الخ"[2].

ثالثاً: علاقة السياق بالفروق اللغوية:

للسياق دور بالغ الأهمية في عملية التواصل اللغوي، وكذا في التحليل الدلالي، سواء ما يسمىٰ بالسياق اللغوي، أو سياق الموقف، علىٰ ما اقترحه فيتجنشتاين في صيغته المشهورة: معنىٰ الكلمة هو استخدامها في اللغة، وواقعيا يمكن القول "إن استخدام الكلمة، وتوزيعها، والتركيبات التي تدخل فيها، والسياقات التي تحدث فيها، هي عواقب ومظاهر لمعناها... لقد لخص برتراند راسل الموقف بصورة واضحة [بقوله]: معنىٰ الكلمة غامض إلىٰ حد ما؛ لكن المعنىٰ لا يتم اكتشافه إلا من خلال مراقبة استخدامه؛ يأتي الاستخدام أولاً، ويتم استخلاص المعنىٰ منه"[3].

---

(1) الهمذاني، عبد الرحمن بن عيسىٰ بن حماد. (١٤١١هـ، ١٩٩١م). الألفاظ الكتابية، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولىٰ، ص: ٣٠.

(2) ينظر: محسب، محي الدين. (٢٠٠١م). التحليل الدلالي في الفروق في اللغة، مرجع سابق، ص: ٦٨.

(3) Ullmann, S. (1974). Op. cit, pp. 1,2.

ويعترف كولنسون بأهمية السياق في دراسة الفروق الدلالية بين المترادفات بقوله: يجب ألا يكتفي المرء أبدًا بدراسة المرادفات كعناصر معزولة، ولكن يجب دائمًا دراسة وظائفها عندما يتم تضمينها في سياقات مناسبة، وتُصور في فهم واضح للمواقف، فعلىٰ أقصىٰ تقدير قد يكون من الأهمية النفسية التأكد من ردود أفعال المتحدث المختلفة علىٰ كلمتين مترادفتين أو أكثر، ولكن بالنسبة إلىٰ اللغوي، فإن هذه الانطباعات العامة هي مجرد نقطة انطلاق(١).

وقد ركز والتر بورزيغ علىٰ العلاقات التركيبية للعناصر المعجمية، حيث يحدد استخدام عنصر لغوي ظهور عنصر آخر، وجوهر هذه العلاقة اللغوية إما فعل أو صفة، وفي رأيه تشكل أزواج الكلمات هذه حقولًا دلالية، في حين أن مجموعة الكلمات المرتبطة بمركز الحقل ترمز إلىٰ الكلمات النظيرة، فمثلا: كلمة (يركب) يُستخدَم معها كلمات: (الجمل)، (الحصان)، (الدراجة)، (الحمار)(٢)، كما نظر إلىٰ مفهوم الترابط بين الكلمات من وجهة نظر مميزة، حيث طرح فكرة التواجد المشترك للكلمات، فمعنىٰ الكلمة لديه محدد بالسياق المستخدمة فيه مع ما يجاورها من الكلمات المحيطة بها(٣).

---

(١) ينظر:

Collinson, W. E. (1939). Op. cit, p. 58.

(٢) ينظر:

Kleparski, G. A., & Rusinek, A. (2007). The tradition of field theory and the study of lexical semantic change. *Kod docmyna: http://www. univ. rzeszow. pl/wfil/ifa/usar4/sar_ v4_13. pdf*. p. 191.

(3) **Khosravizadeh, P., & Mollaei, S. (2011).** Incidental vocabulary learning: A semantic field approach. *BRAIN. Broad*

ومفهوم السياق الواسع يشمل السياق اللغوي وكذلك أي معلومات غير لغوية قد تكون لدىٰ المتعلم حول الموقف والمشاركين ونوايا المشاركين التواصلية[١].

إن عزل الكلمات عن سياقها سيحجب عنا الكثير من سماتها الدلالية المميزة لها عما سواها، فالألفاظ لا تقع في فراغ، بل تصدر في زمان، ومكان، وحال، ولا يتهيأ معرفة الفروق اللغوية بين الألفاظ دون الإحاطة بهذه الملابسات، من ثم يلتقي السياق بالفروق اللغوية لتحقيق تلك الغاية.

إن دلالات الكلمات قد تتطابق في نظر كثير من أبناء اللغة حين ترد منفردة خارج السياق (سياق النص)، كاللبنة خارج الحائط، فالكلمة بنت الجملة، والجملة بنت السياق، الكلمة محتملة الدلالة ما دامت مفردة خارج سياقها، "أما في داخل النص فسياقه يرشد إلىٰ تبيين المجمل، وتعيين المحتمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة، وهذا من أعظم القرائن الدالة علىٰ مراد المتكلم"[٢]، وقد حظيت هذه الدلالة باهتمام بالغ من علمائنا القدامىٰ (اللغويين _ الأصوليين _ المفسرين) وقامت لها حديثا نظرية مستقلة في الدراسات اللسانية، فخلاصة فكر _ دي سوسير _ عن السياق ترمي في ذات الاتجاه المعروف بالتناص،

Research in Artificial Intelligence and Neuroscience, 2 (3), pp. 20-28.

(1) Miller, G. A., & Charles, W. G. (1991). Op. cit, p. 4.

(٢) ابن القيم، أَبُو عَبْدِ الله محمد بن أبي بكر الدمشقيّ. (٢٠٠٢م). بدائع الفوائد، تحقيق: سيد عمران وعامر صلاح، دار الحديث، القاهرة، جـ: ٤، ص: ٧٨٩.

يقول: "والكلمة إذا وقعت في سياق ما لا تكتسب قيمتها إلا بفضل مقابلتها لما هو سابق، وما هو لاحق بها، أو لكليهما معا" [١].

أما سياق الحال فيراد به الظروف، والأحداث المحيطة بالنص، والغرض المسوق لأجله النص، وهو لا يقل أهمية في إبراز السمات الدلالية المميزة للألفاظ المتقاربة المعنىٰ عن سياق النص، لأن الكلام والموقف الذي يقال فيه وجهان لعملة واحدة لا ينفصلان أبدا.

وكان البلاغيون والنقاد علىٰ حد سواء يحتفون بالقول المشهور لكل مقام مقال، ويبدو أن المراد بالمقام هو الحالة الاجتماعية للمخاطبين... فالمقال ليس إلا الألفاظ المناسبة للمقام الاجتماعي، الذي يجري فيه الحديث، لكن يمكن أن يقال أن هذا التناسب له وجهان كتناسب مصطلحات العلم مع الموضوع، والوجه الآخر تناسب الألفاظ مع الطبقة المستمعة[٢]، وسنجد في تحليلات العسكري للألفاظ المتقاربة دلاليا مراعاة بالغة لسياق الحال؛ من أجل التعرف علىٰ السمات الفارقة للألفاظ والعناصر التي تمثل سياق الموقف لديه هي:

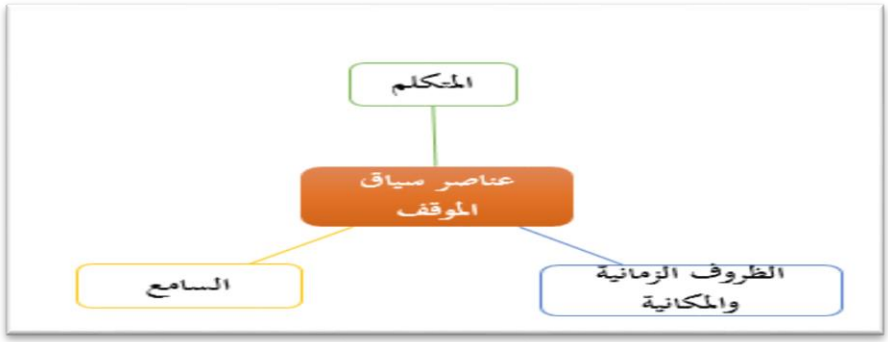

[١] الطلحي، ردة الله بن ردة بن ضيف الله. (١٤٢١ هـ). دلالة السياق، مرجع سابق، ص: ١٧١.

[٢] دلالة السياق، مرجع سابق، ص ص: ٨٦ –٨٩، بتصرف.

وقد أبان اللسانيون المحدثون عن دور السياق في إظهار الفروق اللغوية عبر تحديد "درجة العلاقة بين المتكلم، والسامع، ورتبة اللغة المستخدمة من أدبية رسمية، أو عامية مبتذلة" [1]، والسياق "هو الذي يوضح لنا ما إذا كانت الكلمة ينبغي لها أن تؤخذ علىٰ أنها تعبير موضوعي صرف، أو أنها قُصِد بها أساسا التعبيرُ عن العواطف والانفعالات"[2].

رابعاً: عقبات في طريق تطبيق المعايير السياقية:

ثمة عقبات تقف عائقا أمام تطبيق معيار السياق بفعالية علىٰ النصوص العربية، من أهمها التغير الدلالي الذي يعتري الألفاظ، هل نأخذه بعين الاعتبار أم نهمله ونطبق معيار السياق علىٰ الألفاظ قبل تغيرها؟ في سلم الاستعمال الاجتماعي قد تنزل دلالات الألفاظ إلىٰ الحضيض، (انحطاط الدلالة) "لأن المجتمع أشاع ابتذالها، مثل: كلمة خول، وعلق، يقول ﷺ موصيا بالخدم والعبيد: (إخوانكم خولكم)، واللغة تقول علىٰ ما يمدح: هو علق نفيس، فانظر إلىٰ النقلة اليوم"[3]، فكلما استعملت تلك الألفاظ ضمن الخطاب اللغوي تبادر إلىٰ الذهن مدلولاتها السيئة التي شاعت علىٰ الألسن في هذا العصر، فأي الدلالتين نعتد بها لإثبات الفروق الدلالية بين هذه الألفاظ ومترادفاتها؟

ومن التعبيرات الشائعة اليوم كناية عن السرقة ومد الأيد إلىٰ أموال وحقوق الآخرين بغير حق تعبير (طول اليد) وهذا تعبير كان علىٰ عهد

---

(1) عمر، أحمد مختار. (١٩٨٩م). علم الدلالة، مرجع سابق، ص: ٣٨.

(2) أولمان، استيفن. (١٩٩٧م). دور الكلمة في اللغة، مرجع سابق، ص: ٥٨.

(3) شاهين، توفيق محمد. (١٩٨٠م). علم اللغة العام، مكتبة وهبة، القاهرة، ص: ١٦٢.

الرسول ﷺ كناية عن الكرم والصدقة، يدل علىٰ ذلك ورود الحديث التالي في أبواب مناقب أمهات المؤمنين والصدقة، أخرج الإمام البخاري في صحيحه بسنده "عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: أَنَّ بَعْضَ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، قُلْنَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَيُّنَا أَسْرَعُ بِكَ لُحُوقًا؟ قَالَ: «أَطْوَلُكُنَّ يَدًا»، فَأَخَذُوا قَصَبَةً يَذْرَعُونَهَا، فَكَانَتْ سَوْدَةُ أَطْوَلَهُنَّ يَدًا، فَعَلِمْنَا بَعْدُ أَنَّمَا كَانَتْ طُولَ يَدِهَا الصَّدَقَةُ، وَكَانَتْ أَسْرَعَنَا لُحُوقًا بِهِ، وَكَانَتْ تُحِبُّ الصَّدَقَةَ"[1]، لقد انتقل التعبير كما هو ظاهر في سياق الحديث من الحقيقة إلىٰ المجاز، وبعدما كان يحمل في سماته الدلالية صفات الكرم الإيجابية، صار في العربية المعاصرة لا يحمل سوىٰ الدلالات السلبية، فهل لنا أن نقول بأن التعبير يندرج تحت الأسلوب الأدبي الراقي؟ أم نُدرجه في خانة الأسلوب العامي المبتذل؟

المخرج من هذا الإشكال يكمن في التمييز بين السياق الإطلاقي العام المعاصر، والسياق الإطلاقي الخاص المقيد بإحدىٰ أمهات المؤمنين، وهو السياق الخارجي المانع من إطلاق كناية طول اليد علىٰ "السرقة"، وانصرافه إلىٰ الكرم والجود.

ثمة عقبة أخرىٰ تقف دون الاعتداد المطلق بالمصاحبات اللغوية حيث "تختلط الكلمتان إحداهما بالأخرىٰ اختلاطا يؤدي إلىٰ عقد صلة زائفة بينهما، ربما يؤثر ذلك في معنىٰ إحدىٰ الكلمتين... أي الافتراض الخاطئ بأن هناك نوعا من العلاقة بين الكلمتين ليست بينهما صلة أو قرابة في

---

(1) البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله. (١٤٢٢هـ). الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، (صحيح البخاري)، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولىٰ، جـ: ٢، ص: ١١٠.

الواقع..."[1]، فكلمة بسيط بسبب تواردها كثيرا مع كلمات مثل سهل، ويسير، ووجيز، تحول معناها من الشيء الممدود إلىٰ الصغير المحدود، فشاع في تعبيراتنا الكتاب البسيط، والمشكلة البسيطة، والعلم البسيط يقول ﷺ:قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴿٢٩﴾ إِنَّ رَبَّكَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرًۢا بَصِيرًا ﴿٣٠﴾﴾ [سورة الإسراء:٢٩-٣٠].

فهل نتبع الأصل حين نُريد التفريق الدلالي بين لفظ بسيط ونأتي بمرادفاته التي تشترك معه في أصل المعنىٰ وصيغته الصرفية، مثل(غزير _ فسيح _ مديد _ كثير)، ونعد التغير الدلالي للكلمة من قبيل لحن العامة ووضعها للألفاظ في غير مواضعها؟ أم نعتد بالدلالة الحديثة ونورد اللفظ في حقل التعبيرات الدالة علىٰ الأمور اليسيرة نحو (صغير _ ضئيل _ حقير _ قليل) ونغض الطرف عن سياقه القديم؟

إشكالية أخرىٰ تقف حائلا دون تطبيق معيار السياق ألا وهي غياب كثير من الملابسات التي أحاطت بالألفاظ عنا، فأنىٰ لنا تفعيل معيار السياق وليس لدينا ما يكشف لنا طريقة أداء اللفظ حين تُلفظ به؟ ما السبيل لمعرفة حال المتكلم والمخاطب وزمان ومكان الحدث الكلامي وليس لدينا معجم تاريخي لألفاظ العربية حتىٰ اليوم؟ فهيئة المتكلم ومقصده من مكونات

---

[1] أولمان، استفين. (١٩٩٧م). دور الكلمة في اللغة، مرجع سابق، ص: ١٩٠.

سياق الموقف، ويستشهد ابن جني علىٰ هذه الهيئة الشاهدة بالمقصود، الحالفة علىٰ ما في النفوس بقول الشاعر:

"تَقُولُ وَصَكَّتْ وَجْهَهَا بِيَمِينِهَا أَبَعْلِي هَذَا بِالرَّحَىٰ الْمُتَقَاعِسِ[1]

فلو قال حاكيا عنها: "أَبَعْلِي هَذَا بِالرَّحَىٰ الْمُتَقَاعِسِ" من غير أن يذكر "صَكَّ الوجهِ" لأعلمنا بذلك أنها كانت متعجبة، منكرة، لكنه لما حكىٰ الحال فقال: (وَصَكَّتْ وَجْهَهَا) عُلِم بذلك قُوَّةُ إنكارِها، وتَعَاظُمُ الصورةِ لها، هذا مع أنك سامعٌ لحكاية الحال غير مشاهد لها، ولو شاهدْتَها لكنتَ بها أعرفَ، ولِعِظَمِ الحالِ في نفس تلك المرأة أَبْيَنَ، وقد قيل (ليس الْمُخْبَرُ كالْمُعَايِن)، ولو لم ينقل إلينا هذا الشاعر حال هذه المرأة بقوله: "وَصَكَّتْ وَجْهَهَا" لم نَعرف به حقيقةَ تَعَاظُمِ الأمرِ لها..."[2].

وبناء علىٰ ما سبق فإن لفظ الصك له سماته الدلالية الفارقة والمميزة له عن باقي أفعال الضرب بدلالة السياق الذي ورد فيه والمرتبط بحالة من الدهشة والتعجب، فيأتي التصوير بهذه اللفظة بيانا لحالة نفسية قد أخذت

---

[1] البيت لهذلول بن كعب العنبرىٰ في شرح ديوان الحماسة، ينظر: أبو زكريا، يحيىٰ بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي (ت ٥٠٢هـ)، شرح ديوان الحماسة (ديوان الحماسة: اختاره أبو تمام حبيب بن أوس (ت ٢٣١ هـ)، دار القلم،بيروت، ص ٢٨٩.

[2] ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي. (٢٠٠٦م). الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، جـ: ١، ص: ٢٤٦.

صاحبها المفاجأة العنيفة التي لم تكن تُتوقع أبدا، مثل هذه الدهشة والمفاجئة تكررت لما سمعت السيدة سارة البشارة وهي عجوز، وقد كانت من الأصل عقيما قال ﷻ:{فَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُوا لاَ تَخَفْ وَبَشَّرُوهُ بِغُلاَمٍ عَلِيم، فَأَقْبَلَتِ امْرَأَتُهُ فِي صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيم}[الذاريات:٢٨، ٢٩]، وكم من حقول دلالية تحوي ألفاظا متقاربة الدلالة، وليس بين أيدينا ما يُعيننا علىٰ فهم سياقاتها المتنوعة، اللهم إلا النذر اليسير.

عقبة أخرىٰ تتمثل في عدم اطراد بعض الملامح الدلالية الفارقة، بسبب مرونة العربية في الناحية الاستعمالية، فنجد أنفسنا أمام سياقات كثيرة يتبادل فيها اللفظان المتقاربان دون وجود فرق بينهما علىٰ سبيل التوسع، فمثلا الدلالة العامة لألفاظ (المسألة _ الدعاء _ الأمر) تفيد معنىٰ الطلب والسمة الدلالية البارزة للفظ المسألة هي الخضوع كما يقول العسكري: "الْمَسْأَلَة يقارنها الخضوع والاستكانة، وَلِهَذَا قَالُوا الْمَسْأَلَة مِمَّن دُونك، وَالْأَمر مِمَّن فَوْقك، والطلب مِمَّن يساويك"[1]، هذه الفروق الدلالية تطرد في مواطن كثيرة ويعضدها السياق، كقول النبي ﷺ للمسكين الذي يتسول: "هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَجِيءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَفِي وَجْهِكَ نُكْتَةُ الْمَسْأَلَةِ، إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَصْلُحُ إِلَّا لِثَلَاثَةٍ:

(١) ينظر: العسكري، أبو هلال (٢٠٠٥م). الفروق اللغوية، مرجع سابق، ص: ٣٧.

لِذِي دَمٍ مُوجِعٍ، أَوْ غُرْمٍ مُفْظِعٍ، أَوْ فَقْرٍ مُدْقِعٍ"[1]، لكن هذه الدلالة الفارقة وجدناها تتخلف أحيانا بسبب المجاز، فقد ورد الفعل سأل مسندا إلىٰ الله في سياق آيات الحساب التي يتجلىٰ فيها ﷻ بقهره وجبروته كما في قوله ﷻ: ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْئُولُونَ ﴿٢٤﴾﴾[الصافات:٢٤]، ﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ ﴿٨﴾﴾[التكوير:٨]، ﴿ثُمَّ لَتُسْئَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ ﴿٨﴾﴾[التكاثر:٨]، والسائل في هذه الآيات هو الله ﷻ الذي لا يليق بذاته المقدسة خضوع أو استكانة تعالىٰ سبحانه عن ذلك علوا كبيرا، هذه المفارقة الواضحة في مثل قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا الْحَيَوٰةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَإِن تُؤْمِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْـَٔلْكُمْ أَمْوَٰلَكُمْ ﴿٣٦﴾ إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا فَيُحْفِكْكُمْ تَبْخَلُوا۟ وَيُخْرِجْ أَضْغَٰنَكُمْ ﴿٣٧﴾﴾ [سورة محمد:٣٦-٣٧]، جعلت العسكري يعلل ذلك الاستعمال بأنه"يجْرِي مجْرىٰ الرِّفْق فِي الْكَلَام واستعطاف السَّامع بِهِ، وَمثله قَوْله تَعَالَىٰ :﴿إِن تُقْرِضُوا۟ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَٰعِفْهُ لَكُمْ﴾ [سورة التغابن:١٧]"[2].

---

(1) البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسىٰ. (١٤٢٣هـ، ٢٠٠٣م). شُعَبُ الإيمان، حققه: عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة الأولىٰ، جـ: ٢، ص: ٤٢١.

(2) ينظر: العسكري، أبو هلال (٢٠٠٥م). الفروق اللغوية، مرجع سابق، ص: ٣٧.

ولأن الأمر جاء ممن هو أدنىٰ رتبة، حمله أبو هلال العسكري علىٰ معنىٰ الشورىٰ، فأول قَول الحصين بن الْمُنْذر للأمير "يزِيد بن الْمُهلب:

أمرتُك أمرا جَازِمًا فعيتني وَكَانَ من التَّوْفِيق قتل ابْن هَاشم

بأنه علىٰ وَجه الازدراء بالمخاطب والتخطئة لَهُ ليقبل لرأيه إدلالاً عليه، أَو غير ذَلِك مِمَّا يجْرِي مجْرَاه، والأمر فِي هَذَا الْموضع هُوَ المشورة، وَسميت المشورة أَمرا لِأَنَّهَا علىٰ صِيغَة الْأَمر، وَمَعْلُوم أَن التَّابِع لَا يَأْمر الْمَتْبُوع، ثمَّ يعنفه علىٰ مُخَالفَته"[1].

خلاصة القول: إن الأفعال (أمر _ دعا _ سأل) قد تبادلت في شتىٰ السياقات، إما علىٰ سبيل المجاز أو التضمين.

❁❁❁❁❁

[1] ينظر: العسكري، أبو هلال (٢٠٠٥م). الفروق اللغوية، مرجع سابق، ص: ٣٧.

الخاتمة

قدم هذا البحث وصفا _ عسىٰ أن يكون وافيا _ لمعيار السياق مبرزا أثره في إثبات الفروق اللغوية أو نفيها، ويقف عبر الوصف والتحليل لهذه المعايير السياقية علىٰ جملة من الحقائق يمكن إجمالها فيما يأتي:

١. بلغت معايير الفروق اللغوية في التراث العربي ذروتها ونضجها لدىٰ العسكري، سواء في جانبها النظري أو التطبيقي، وقد انتظمت هذه المعايير في أربعة مستويات لغوية رئيسة: (دلالية، تركيبية، اشتقاقية، سياقية).

٢. لم ينص العسكري علىٰ معيار السياق صراحة، وإن أشار إلىٰ دوره في إظهار الفروق اللغوية بين الألفاظ المتقاربة المعنىٰ من الناحية النظرية تحت مسمىٰ معيار (ما يؤول إليه المعنيان)، أما من الناحية التطبيقية فقد استعان اللغويون العرب القدامىٰ بالسياق في معظم تحليلاتهم الدلالية.

٣. جاءت مجموعة من اللسانيين الغربيين في العصر الحديث فرفعوا دعائم معايير الفروق اللغوية بصفة عامة، ومعيار السياق علىٰ وجه الخصوص، حيث وضعوا معيار السياق بإطار محدد المعالم، وفي مخططات تتسم بالتنظيم والتفصيل.

٤. مخططات الفروق اللغوية الغربية بشتىٰ تفريعاتها تقوم بتحرير مواطن الفروق وتُعلل حدوثها، ولا تصل إلىٰ منزلة المعيار الثابت الدقيق الذي يدلنا علىٰ هذه الفروق اللغوية.

٥. يُبرز معيار السياق في تجلياته المتنوعة السمات الدلالية لكثير من الكلمات المتقاربة دلاليا.

٦. ثمة عقبات تقف عائقا دون تطبيق معايير المستوىٰ السياقي، وتُقلل من فاعليتها عند تحليل النصوص العربية، من أهمها:

أ. صعوبة العثور علىٰ الملابسات المحيطة بكثير من الألفاظ للأسباب التي مرت بنا في البحث.

ب. التغير الدلالي الذي يعتري الألفاظ سموا وانحطاطا، تخصيصا وتعميما، مما يوقع في الحيرة والتذبذب عند التطبيق.

ج. المصاحبات السياقية الزائفة التي تُبعد الألفاظ عن حقولها الدلالية الصحيحة.

د. أسلوبا المجاز والتضمين اللذان يحولان دون انتظام واستمرار بعض الفروق اللغوية المنبثقة من المعايير السياقية، حيث توجد سياقات كثيرة يتبادل فيها اللفظان المتقاربان المواضعَ بحرية دون وجود فرق دلالي واضح.

٧. لاستثمار معايير أبي هلال العسكري ومنجزه الدلالي وللإفادة من المعايير الغربية يوصي البحث بما يأتي:

أ. استكمال البحوث الوصفية التحليلية لمعايير الفروق اللغوية المبثوثة في التراث العربي.

ب. القيام بدراسات تطبيقية مكثَّفة لاختبار مدىٰ فاعلية معايير المستوىٰ السياقي في الكشف عن الفروق اللغوية، للوقوف علىٰ نقاط القوة، ومعالجة الإشكالات عبر طرح الحلول والبدائل المختلفة.

ج. الاستعانة بنظريتي الحقول الدلالية والتحليل التكويني للمعنىٰ للوصول إلىٰ السمات الدلالية الفارق للألفاظ.

د. مزاوجة المعايير السياقية بمعايير الفروق اللغوية الأخرىٰ (الدلالية والتركيبية والصرفية)؛ كي تستقيم لنا النتائج ونتأكد من صحتها.

المصادر والمراجع:

ابن السراج، أبو بكر محمد ابن السري. (١٩٨٣م). تحقيق: محمد علىٰ الدرويش ومصطفىٰ الحدري رسالة الاشتقاق، مكتبة جامعة اليرموك، الأردن.

ابن القيم، أَبُو عَبْدِ الله محمد بن أبي بكر الدمشقيّ. (٢٠٠٢م). بدائع الفوائد، تحقيق: سيد عمران وعامر صلاح، دار الحديث، القاهرة.

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي. (٢٠٠٦م). الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية.

ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل. (٢٠٠٠م). المحكم والمحيط الأعظم، المحقق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ.

ابن فارس، أحمد بن زكرياء. (١٩٧٩م). مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السَّلام محمد هَارُون، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولىٰ.

ابن مقبل، أبو كعب تميم. (١٩٦٢م). وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، تحقيق د. عزة حسن.

ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين الأنصاري الأفريقي. (١٩٩٣م). لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة.

أبو العزم، عبد الغني (١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م) مفهوم المتلازمات وإشكالية الاشتغال المعجماتي، مجلة الدراسات المعجمية(٥).

أبو العنين، د. عمر عبدالمعطي. (٢٠٠٠م). الفروق الدلالية بين النظرية والتطبيق، منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الأولىٰ.

أبو زكريا، يحيىٰ بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي (ت ٥٠٢هـ)، شرح ديوان الحماسة (ديوان الحماسة: اختاره أبو تمام حبيب بن أوس (ت ٢٣١ هـ)، دار القلم،بيروت.

أُلمان، استيفن. (١٩٩٧م). دور الكلمة في اللغة، ترجمة د. كمال بشر، مكتبة الشباب، القاهرة.

البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله. (١٤٢٢هـ). الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، (صحيح البخاري)، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولىٰ.

البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسىٰ. (١٤٢٣هـ، ٢٠٠٣م). شُعَبُ الإيمان، حققه: عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة الأولىٰ.

الحسيني، حمادة محمد عبد الفتاح. (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م). المصاحبة اللغوية وأثرها في تحديد الدلالة في القرآن الكريم "دراسة نظرية تطبيقية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأزهر، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة، قسم اللغة العربية وآدابها، أصول اللغة.

حفني، ربيع محمد محمد. (٢٠١٣). (الفروق اللغوية في معجم لسان العربي لابن منظور)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة، جامعة الأزهر.

حفني، ربيع محمد محمد. (أغسطس٢٠٢١م). أثر القواعد النحوية في إبراز الفروق اللغوية، دراسة وصفية، بحث منشور في مجلة الحكمة الدولية للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية، العدد (٤) رقم(٣).

داود، د. محمد محمد. (٢٠٠٨م). معجم الفروق الدلالية في القرآن الكريم، داود، دار غريب، القاهرة.

الزواهرة، محمد محمود موسىٰ. (٢٠٠٧م). الفروق اللغوية عند الراغب الأصفهاني في كتابه المفردات وأثرها في دلالات الألفاظ القرآنية، الجامعة الأردنية، الأردن.

السليم، فرحان. (٢٣/ ٦/ ٢٠٠٨م، ١٩:٣٧م). اللغة العربية ومكانتها بين اللغات، موقع صوتٍ العربية، تاريخ الاطلاع: (١١/ ١٢/ ٢٠٢١م، ١٠:٤٧ص):

https://www.voiceofarabic.net/ar/articles/1752.

شاهين، توفيق محمد. (١٩٨٠م). علم اللغة العام، مكتبة وهبة، القاهرة.

الشايع، د. محمد بن عبد الرحمن بن صالح. (١٤١٤هـ، ١٩٩٣م). الفروق اللغوية وأثرها في تفسير القرآن الكريم، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولىٰ.

الطلحي، ردة الله بن ردة بن ضيف الله. (١٤٢١هـ). دلالة السياق، رسالة دكتوراه، نشر جامعة أم القرىٰ، مكة المكرمة، الطبعة الأولىٰ.

العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل. (٢٠٠٥م). الفروق اللغوية، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة.

عمر، أحمد مختار. (١٩٨٩م). علم الدلالة، مكتبة دار العروبة، مصر، القاهرة، الطبعة الأولىٰ.

عمران، د. أحمد فؤاد محمود. (د.ت). الفروق اللغوية من خلال بصائر ذوي التميز، مطابع القدس الإسكندرية.

الفواخري، د. سعيد محمد محمود. (١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م). الفروق اللغوية في معجم مفردات ألفاظ القرآن، مكتبة ظافر للطباعة، الزقازيق، مصر، الطبعة الأولىٰ.

المبارك، الدكتور مبارك. (١٩٩٥م). معجم المصطلحات الألسنية، فرنسي، إنجليزي، عربي، دار الفكر اللبناني، بيروت، الطبعة الأولىٰ.

محسب، محي الدين. (٢٠٠١م). التحليل الدلالي في الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري، دار الهدىٰ للنشر والتوزيع، المنيا، مصر.

المطعني، د. عبد العظيم. (١٤١٧هـ، ١٩٩٦م). دراسات جديدة في إعجاز القرآن الكريم، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولىٰ.

مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية، (٢٠٠٢م). المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، إنجليزي، فرنسي، عربي، سلسلة العاجم الموحدة، رقم (١)، الطبعة الثانية، الرباط المغرب.

الهمذاني، عبد الرحمن بن عيسىٰ بن حماد. (١٤١١هـ، ١٩٩١م). الألفاظ الكتابية، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولىٰ.

Collinson, W. E. (1939). Comparative synonymics: some principles and illustrations. *Transactions of the philological society*, *38*(1), 54-77.

DiMarco, C., Hirst, G., & Stede, M. (1993, March). The semantic and stylistic differentiation of synonyms and near-synonyms. In *AAAI Spring Symposium on Building Lexicons for Machine Translation* (Vol. 1, pp. 114-121).

Divjak, D. (2008). Ways of intending: Delineating and structuring near-synonyms. In *Corpora in cognitive linguistics* (pp. 19-56). De Gruyter Mouton.

Dubois, J. all. (2002). «Dictionnaire de Linguistique». *Editions Larousse, Paris*.

Firth, J. R. (1935). The Technique of Semantics. *Transactions of the philological society, 34*(1), 36-73.

Firth, J. R. (1951). General linguistics and descriptive grammar. *Transactions of the Philological Society, 50*(1), 69-87.

Gries, S. T., & Otani, N. (2010). Behavioral profiles: A corpus-based perspective on synonymy and antonymy. *ICAME Journal, 34*, 121-150.

Harris, R. (1970). *Synonymy and linguistic analysis*. University of London, School of Oriental and African Studies (United Kingdom).

Hirst, G. (1995, March). Near-synonymy and the structure of lexical knowledge. In *AAAI Symposium on Representation and Acquisition of Lexical Knowledge: Polysemy, Ambiguity, and Generativity* (pp. 51-56).

Jackson, H. (2014). *Words and their Meaning*. Routledge.

Khosravizadeh, P., & Mollaei, S. (2011). Incidental vocabulary learning: A semantic field approach. *BRAIN. Broad Research in Artificial Intelligence and Neuroscience, 2* (3), 20-28.

Kleparski, G. A., & Rusinek, A. (2007). The tradition of field theory and the study of lexical semantic change. *Kod docmyna: http://www. univ. rzeszow. pl/wfil/ifa/usar4/sar_ v4_13. pdf*.

Miller, G. A., & Charles, W. G. (1991). Contextual correlates of semantic similarity. *Language and cognitive processes, 6*(1), 1-28.

Murphy, G. L., & Andrew, J. M. (1993). The conceptual basis of antonymy and synonymy in adjectives. *Journal of memory and language*, *32*(3), 301-319.

Senis, A. (2015, January). The contribution of John Rupert Firth to the history of linguistics and the rejection of the phoneme theory. In *ConSOLE XXIII (23rd Conference of the Student Organization of Linguistics in Europe)* (No. 23, pp. 273-293). Leiden University Centre for Linguistics.

Trask, R. L., & Trask, R. L. (1999). *Key concepts in language and linguistics*. Psychology Press.

Ullmann, S. (1974). *Words and their Meanings*. Australian National University Press.